A

الأمم المتحدة

PROVISIONAL

A/47/PV.62
17 December 1992

ARABIC

الجمعية العامة

الدورة السابعة والاربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثانية والستين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الثلاثاء ، ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ ، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس : السيد غانيف (بلغاريا)

سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا [٣٣] (تابع)

(أ) تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري

(ب) تقرير الفريق الحكومي الدولي لرصد توريد ونقل النفط والمنتجات النفطية الى جنوب افريقيا

(ج) تقرير لجنة مناهضة الفصل العنصري في الالعاب الرياضية

(د) تقارير الامين العام

(هـ) تقرير اللجنة السياسية الخاصة

يتضمن هذا المحضر النصوص الاصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى . وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الاصلية للكلمات . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات : Chief of the Official Records Editing Section, Office of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر نفسه .

92-61888 ٣٢١٥ز(٩٢)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٢٥

البندان ٣٣ و ٣٤ من جدول الأعمال

سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا

(أ) تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري (A/47/22)

(ب) تقرير الفريق الحكومي الدولي لرصد توريد ونقل النفط والمنتجات النفطية الى جنوب افريقيا (A/47/43)

(ج) تقرير لجنة مناهضة الفصل العنصري في الالعاب الرياضية (A/47/45)

(د) تقارير الامين العام (A/47/525 ، A/47/559 ، A/47/574)

(هـ) تقرير اللجنة السياسية الخاصة (A/47/616)

برنامج الامم المتحدة التعليمي والتدريبي للجنوب الافريقي

(أ) تقرير الامين العام (A/47/513)

(ب) مشروع القرار (A/47/L.15)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود في البداية أن استرعي انتباه الجمعية العامة الى تقرير اللجنة السياسية الخاصة (A/47/616) . هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تحيط علما بهذا التقرير ؟

تقرر ذلك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أيضا أن اقترح أن تقفل قائمة المتكلمين في مناقشة البندين ٣٣ و ٣٤ من جدول الأعمال في الساعة ١٢/٠٠ من ظهر يوم الغد .

تقرر ذلك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بالتالي ، أطلب من الممثلين الراغبين في الاشتراك في المناقشة أن يسجلوا أسماءهم في قائمة المتكلمين في أقرب وقت ممكن .

أعطي الكلمة أولا لرئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري .

السيد غمباري (نيجيريا) رئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن التطورات التي حدثت في جنوب افريقيا السنة الماضية عندما تناولت الجمعية العامة في دورتها السادسة والاربعين سياسات الفصل العنصري التي تنتهجها حكومة جنوب افريقيا ، قد ولّدت لدينا الشعور بالتفاؤل الحذر بأن العملية التفاوضية قد اصبح لها قوة دفع كافية لتمكين الاطراف المعنية من الاتفاق على نظام دستوري جديد ، والمضي قدما بإنشاء جنوب افريقيا غير عنصرية وديمقراطية ومتحدة . ومع أن العملية السياسية التي بدأت في شباط/فبراير ١٩٩٠ اتصفت حقا بالتأخير والنكسات ، فإن الأطراف المعنية ، مع ذلك استطاعت أن تدخل في اتفاقات ، كان ينبغي لها في ظل ظروف طبيعية ، أن تحسن المناخ من أجل المفاوضات . وكان يحدونا الأمل أيضا في أن يكون اتفاق السلم الوطني الموقع في ١٤ ايلول/سبتمبر ١٩٩١ قد أصبح الآن نافذا تماما ، وكنا نتوقع أن يكون قد حقق حتى الآن مستويات أدنى من العنف الذي ساد البلد ، إن لم يكن قد وضع حدا نهائيا له .

ولقد استندت آمالنا جزئيا إلى حقيقة أن منظومة الأمم المتحدة كانت تقوم بمبادرات ملموسة وبناءة بغية مساعدة عملية الانتقال السلمي في جنوب افريقيا . ونتيجة الاتفاق الذي دخلت فيه سلطات جنوب افريقيا ومفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون الاجئين بتاريخ ٤ ايلول/سبتمبر ١٩٩١ ، إن الالاف من المنفيين من جنوب افريقيا استطاعوا أن يعودوا إلى بلدهم . بالاضافة إلى ذلك ، أُفرج أيضا عن عدد كبير من السجناء السياسيين .

فضلا عن ذلك ، ان نتيجة الاستفتاء الذي أجري للبيض فقط في آذار/مارس ١٩٩٢ بدت أنها تعزز قدرة حكومة جنوب افريقيا على التعجيل بعملية تحقيق جنوب افريقيا جديدة وغير عرقية وديمقراطية .

بيد أن العنف استمر لسوء الحظ ، والتطورات التي تلت ذلك في جنوب افريقيا انعطفت نحو الاسوأ . ولقد شهد العالم برمته كيف أدى استمرار العنف السياسي وعجز سلطات جنوب افريقيا عن التحكم به ، سواء كان ذلك متعمدا أم لا ، إلى وقف العملية

التفاوضية والانتقال المتوقع عاجلا وليس آجلا إلى ديمقراطية غير عرقية . إن جهود ومنجزات بضعة أشهر من العمل الصعب والمكثف من جانب الأطراف السياسية المعنية ومن جانب المجتمع الدولي لإبقاء المفاوضات على طريقها السليم تعرضت فجأة ، ولسوء الحظ ، إلى خطر كبير . ويبدو أن آمال شعب جنوب افريقيا وتطلعاته الكبيرة قد ذهبت مرة أخرى أدراج الرياح . فالمذابح التي ارتكبت في بوبيباتونغ وبيشو في الوقت الذي كانت فيه المفاوضات على وشك الانهيار زادت من الشعور بالخوف والريبة والاستقطاب في طول البلد وعرضه .

وخلال هذه الشهور الصعبة ، فإن الفضل يعود إلى الامم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية الاخرى التي لم توفر وقتا ولم تأل جهدا للمساعدة في إعادة المناخ الضروري لترسيخ العملية السياسية في بلد يعاني من اضطراب كبير . ومجلس الأمن الذي انعقد بناء على طلب من منظمة الوحدة الافريقية ، أتاح محفلا لعرض جميع الأطراف لمواقفها ، وأدان العنف بالإجماع . وحث مجلس الأمن أيضا سلطات جنوب افريقيا على أن تضع حدا فعالا لهذا العنف وأن تقدم المسؤولين عنه إلى العدالة . كما دعا المجلس جميع الأطراف إلى التعاون للجم العنف ولضمان التنفيذ الفعال لاتفاق السلام الوطني .

ونحن لحقا ممتنون أشد الامتنان لأميننا العام على ارساله ، في الوقت الحسن ، ممثلا خاصا ومراقبين للمساعدة على تخفيف حدة التوتر السياسي وتعزيز مناخ من الحوار والاتصال يمكن أن تجرى في ظله مفاوضات جادة وبناءة ، وذلك من أجل إيجاد حل عادل ودائم في جنوب افريقيا . إن جميع الاحزاب والمنظمات السياسية الرئيسية في جنوب افريقيا قد رحبت بوجود مراقبي الامم المتحدة ، فضلا عن مراقبي المنظمات الدولية الاخرى مثل الكمنولث ومنظمة الوحدة الافريقية ، والجماعة الاوروبية ومنظمات حقوق الانسان الاخرى .

وفي الوقت الذي تجري فيه إعادة تنظيم أساسي في الامم المتحدة ، تنبغي الإشارة إلى أن عمل اللجنة الخاصة وعمل الجمعية العامة يبقيان جزءا لا يتجزأ من جهد دولي هام في إطار الامم المتحدة التي أخذ الشعور بوزنها وتأثيرها الإيجابيين

يتزايد في جنوب افريقيا وغيرها . إن عمل الجمعية العامة يكمّل أيضا الجهود والمبادرات الحالية التي يقوم بها مجلس الامن والامين العام . وهكذا ، من المحتمل أن يعطي التنسيق الوظيفي المتزايد بين أجهزة الامم المتحدة ووكالاتها ثمرا أكثر في المستقبل ، وسأعود إلى هذه النقطة فيما بعد .

وترى اللجنة الخاصة أنه خلال فترة الانتقال الصعبة المقبلة ينبغي للجمعية العامة أن تواصل العمل على تعزيز تنفيذ الإعلان الخاص بجنوب افريقيا والذي اعتمد بتوافق الآراء ، آخذة في الحسبان بصفة خاصة المناخ الضروري للمفاوضات ، واحترام حقوق الإنسان والتسامح السياسي ، وهي أمور لا غنى عنها من أجل فعالية صوغ وتنفيذ كل الناس في جنوب افريقيا للرؤية المشتركة الخاصة بها .

وفي هذا الصدد ، ترحب اللجنة الخاصة بالإفراج عن ٤٢ سجينا سياسيا في ١٥ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٩٢ بعد الإفراج في وقت سابق عن قرابة ١٥٠ سجينا سياسيا في أواخر ايلول/سبتمبر . ولا شك في أن حرية هؤلاء السجناء بعد طول انتظار تجلب السعادة الى أسرهم وأصدقائهم ، وتسهم اسهاما كبيرا في خلق جو من النوايا الحسنة . ومع ذلك ، تعرب اللجنة الخاصة عن قلقها إزاء استمرار سوء معاملة السجناء وعدد الوفيات الكبير في صفوف الذين تحتجزهم الشرطة ، حسبما ذكرته الصحافة ومنظمات حقوق الإنسان .

إضافة إلى ذلك ، ثمة سخط واسع النطاق إزاء التاخر في استجابة سلطات جنوب افريقيا للتحقيق في هذه التقارير عن سوء المعاملة ومعالجتها ، وكذلك المزاعم المستمرة بامكان وجود تواطؤ وتدخل من جانب بعض عناصر قوات الامن في العنف المستمر ، الامر الذي يؤدي إلى مزيد من الارتياب في الشرطة وقوات الامن من جانب أغلبية مواطني جنوب افريقيا . وانه من الملح والضروري ، إذا ، أن يجري تذكير الشرطة وقوات الدفاع في جنوب افريقيا بواجباتها الاولية المقدسة لحماية حياة وأمن وكرامة جميع مواطني جنوب افريقيا في جنوب افريقيا كلها . ويجب عليها أن تتوقف ببساطة عن دعم نظام الفصل العنصري لو كان للعدالة أن تتحقق أبدا بوصفها قاعدة من قواعد المجتمع في جنوب افريقيا . إن إعادة تدريب وإعادة تأهيل الشرطة

(السيد غمباري ،رئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري)

وقوات الأمن والدفاع هما ، باعتراف الجميع ، مطلبان أساسيان للانتقال إلى ديمقراطية ناجحة وغير عنصرية ودستورية في جنوب افريقيا .

إن اللجنة الخاصة ترحب ، في هذا الصدد ، بالتقييم المستقل لعمل وسلوك رجال الشرطة والأمن وهو التقييم الذي تجريه حاليا لجنة غولدستون . ونحن نعتبر هذا العمل أساسيا ، ونعتبر القرار الأخير لسلطات جنوب افريقيا بالسماح للجنة الدولية للصليب الأحمر بالوصول إلى مخافر الشرطة خطوة في الاتجاه الصحيح .

وفي اجتماع عقد بتاريخ ١٢ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٢ احتفالا بيوم التضامن مع السجناء السياسيين في جنوب افريقيا ، نظمت اللجنة الخاصة مناقشة حول طاولة مستديرة بشأن "دور إنفاذ القانون والمسؤولين عن إنفاذ القانون خلال فترة الانتقال" وقد بحث الخبراء من داخل جنوب افريقيا وخارجها جملة أمور منها البنية الحالية للأمن الداخلي في جنوب افريقيا ، ودور وكالات إنفاذ القانون في صون القانون والنظام ، وموقفها من معارضي الفصل العنصري واحترام حقوق الإنسان بصفة عامة . أما التوصيات التي وضعها هؤلاء الخبراء فهي قيد التلخيص ، وسيجري توزيعها على نطاق واسع .

واللجنة الخاصة ممتنة للجنة أمناء صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لجنوب افريقيا على دعمها للوكالات الطوعية التي تقدم مساعدة انسانية وقانونية لضحايا الفصل العنصري داخل جنوب افريقيا وتضمن التنفيذ الفعال للتشريعات التي تلغي قوانين الفصل العنصري وتشجع أيضا زيادة ثقة الناس في حكم القانون .

ومن الأهمية بمكان أن تبتكر الأمم المتحدة ، في أعقاب التقدم في عملية التفاوض أو بمواكبته ، نهجا جديدا للمساعدة في معالجة الاختلالات الاجتماعية والاقتصادية في جنوب افريقيا ، مما يؤدي مع الوقت إلى استحثاث عملية نمو تستطيع أن تنهض : زيادة الخدمات وتنمية الموارد البشرية والمشاركة الاقتصادية لا من جانب البعض فقط بل من جانب جميع سكان جنوب افريقيا .

وقد أثبتت الحلقة الدراسية التابعة للأمم المتحدة التي نظمتها اللجنة الخاصة في ويندهوك في أيار/مايو من هذا العام عزم المجتمع الدولي على المساعدة في معالجة المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي تواجه جنوب افريقيا . وإذ يشتد التركيز على الأبعاد الاجتماعية - الاقتصادية لتحول جنوب افريقيا إلى مجتمع جديد ، فإن اللجنة الخاصة على أهبة الاستعداد ، بالتعاون مع الوكالات المتخصصة بالأمم المتحدة وغيرها ، لتركيز الاهتمام الدولي على احتياجات القطاعات المحرومة في جنوب افريقيا ولتشجيع الاستجابات المنسقة المناسبة لها من جانب المجتمع الدولي .

إن احتياجات الشباب في جنوب افريقيا تمثل إحدى المشاكل البالغة الأهمية التي تستصرخنا لتقديم العون . فخلال عقدين أصبح الأطفال والشباب في البلدات شركاء على قدم المساواة مع الكبار في الكفاح ضد الفصل العنصري . وقد نهضوا بهذه المسؤولية بشجاعة وتفان وبمخاطرة عظيمة إلى جانب خسائر في الأرواح ضمن صفوفهم في كثير من الأحيان . وقد كان عبء المسؤولية التي نهضوا بها ببسالة يتجاوز أعمارهم . ولم يعرف معظم هؤلاء الشباب إلا الفقر والحرمان . ويبدو المستقبل حالكا بالنسبة لهم في ظل أحوال العنف والتدهور ومستويات البطالة المرتفعة التي يشاهدونها في مجتمعاتهم المحلية . ويتصل تحديهم للسلطة مباشرة بإنعدام الأمل في حياتهم . ويشير البعض اليهم على أنهم "الجيل الضائع" . غير أنهم يمثلون المستقبل ، ولهذا

فإن من الاساسي إعادة بعث آمالهم وإحياءها ، وينبغي أن يجري توجيه التزامهم وتفانيهم على نحو إيجابي من أجل الصالح الاكبر لبلادهم عن طريق برامج التدريب المتخصصة وبواسطة تمكينهم من المشاركة في تصريف شؤون مجتمعاتهم وتوظيفيهم .

ومن الضروري فعلا إعادة روح الرغبة في التعلم إلى البلدات . والمساعدة التعليمية الدولية لأولئك المحرومين في جنوب افريقيا أثناء فترة الانتقال أمر بالغ الاهمية . وفي هذا الصدد تلاحظ اللجنة الخاصة مع التقدير الاسهام الكبير الذي يقدمه برنامج الأمم المتحدة التعليمي والتدريبي للجنوب الافريقي في مجالات التعليم والتدريب وتنمية الموارد البشرية في جنوب افريقيا . وفي ظل القيادة المحنكة للسفير النرويجي هوسليد ، عدّل البرنامج بشكل سريع وفعال جهوده ومشاريعه لكي تتفق مع الاحتياجات الاولية للمحرومين في جنوب افريقيا أثناء فترة التحول الهامة . وستمر بالطبع سنوات عديدة قبل أن تبدأ جروح وآثار وتركة الفصل العنصري في التلاشي . والفروق الصارخة في القطاعات الاجتماعية ـ الاقتصادية تُذكرنا يوميا بأن المعاناة والحرمان الماضيين لا يزالان جزءا من الحاضر في هذا الوقت الذي يجاهد فيه هذا البلد المقسم تقسيما عميقا ، من أجل المضي قدما نحو مستقبل مشترك ورؤية مشتركة لقيام ديمقراطية دستورية غير عنصرية في جنوب افريقيا .

وترى اللجنة الخاصة أن بوسع المجتمع الدولي أن يعين على خلق ظروف مستقرة من أجل الاقامة السلمية والسريعة لجنوب افريقيا جديدة ترتكز على دستور تفاوضي وديمقراطي وغير عنصري ، وذلك بتقديم مساعدات مناسبة مادية ومالية وغيرها من أشكال المساعدة إلى شعب جنوب افريقيا في جهوده للتصدي للكثير من المشكلات الاجتماعية ـ الاقتصادية الخطيرة ، ولا سيما في مجالات تنمية المواد البشرية والعمالة والصحة والاسكان .

ويسعى تقرير عام ١٩٩٢ الذي رفعته اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري إلى الجمعية العامة إلى تقديم وصف معقول للتطورات الواقعة في جنوب افريقيا التي أشرت اليها ، ويقدم مجموعة من التوصيات التي تأمل اللجنة أن تجد صداها وأن تحظى بالتأييد على أساس توافق الآراء في الجمعية العامة .

وقد طالب الاعلان المتعلق بالفصل العنصري الذي اعتمد بتوافق الآراء في عام ١٩٨٩ ، في جملة أمور ، بالمفاوضات في جو خال من العنف . وتتضمن توصيات اللجنة الخاصة تكرارا للدعم القوي لعملية المفاوضات السلمية في جنوب افريقيا ، وتشمل أيضا نداءً موجها إلى ممثلي شعب جنوب افريقيا لكي يستأنفوا ، دون مزيد من التأخير ، مفاوضات عريضة القاعدة بشأن الترتيبات الانتقالية والمبادئ الاساسية لعملية التوصل إلى اتفاق على دستور جديد والاسراع بوضعه موضع النفاذ .

وللتشجيع على خلق مناخ يؤدي إلى مفاوضات ، توصي اللجنة الخاصة ، في جملة أمور (الفقرة ١٨١ ، A/47/22) ، بأن تحث الجمعية العامة السلطات في جنوب افريقيا على أن تمارس على نحو كامل ومحايد المسؤولية الأولى لكل حكومة : ألا وهي وضع حد للعنف ، وحماية أرواح وأمن وممتلكات جميع أفراد الشعب في جنوب افريقيا برمتها ، وأن تحاكم المسؤولين وأن تتحمل أيضا المسؤولية الكاملة عن احترام وحماية حق السكان في جنوب افريقيا في التظاهر السلمي والعلني بغية التعبير عن آرائهم بصورة فعالة . وفي هذا السياق ، توصي اللجنة الخاصة الجمعية العامة بأن تطالب كذلك الموقعين على اتفاق السلام الوطني أن يجددوا التزامهم بعملية التغيير السلمي وذلك بالتنفيذ الكامل والفعال لأحكامه وبالتعاون مع بعضهم البعض تحقيقا لهذه الغاية ، وتطالب جميع الأطراف في جنوب افريقيا بالاحجام عن ارتكاب أي أعمال عنف أخرى .

إن تقرير الامين العام المقدم إلى مجلس الامن في ٧ آب/أغسطس ١٩٩٢ وأحدث تقرير له إلى الجمعية العامة في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ (A/47/574) بشأن التقدم المحرز حتي الآن في مجال تنفيذ إعلان الامم المتحدة المتعلق بجنوب افريقيا يقدمان لنا مبادئ توجيهية منيرة لطريق الاستجابة الدولية الفعالة من أجل مساعدة جنوب افريقيا أثناء هذه الفترة الانتقالية العصيبة . وهي تتضمن الدعوة إلى قيام تنسيق فني أكبر من جانب منظومة الامم المتحدة لكي تكون قادرة على العمل الموحد ، وتساعد بمزيد من الفعالية على تشجيع مناخ من السلام والاحترام المتبادل والتسامح تحترم فيه حقوق الانسان ، بحيث تكتسب عملية التفاوض قوة دفع جديدة وحاسمة نحو التسوية التفاوضية للصراع في جنوب افريقيا . وسيكون من الضروري أيضا

(السيد غمباري ، رئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري)

أن تنظر الامم المتحدة في امر مساعدة شعب جنوب افريقيا في العملية الانتخابية التي تؤدي إلى قيام بلد غير عنصري وديمقراطي .

وكما يعلن بصورة واضحة الاعلان التاريخي المتعلق بجنوب افريقيا الصادر بتوافق الآراء ، فلن يتم استئصال شأفة الفصل العنصري إلا عند اعتماد دستور غير عنصري واختيار حكومة جديدة نتيجة لانتخابات حرة نزيهة بموجب ذلك الدستور . إن المسؤولية عن المهمة الماثلة على الفور التي هي التوصل إلى اتفاق على محفل تفاوضي عريض وعلى الطرائق المتعلقة بالترتيبات الانتقالية ، إنما تقع في المحل الاول على الاطراف السياسية المعنية . وبالتالي يتعين على هذه الاطراف السياسية أن تظهر الحكمة وبُعد النظر ، فتسموا على أية خلافات محتملة فيما بينها ، وأن تركز على برنامج مشترك وترتيبات مشتركة تمكّن جميع أبناء جنوب افريقيا من العيش جنباً إلى جنب في جو من السلام والحرية والعدالة ، وأن تعمل معا على بناء ما يستحقه هذا الشعب من مستقبل زاهر .

والامر الاكيد الوحيد هو أنه لا يجب تضييع الوقت للاستئناف عملية التفاوض فيما بين جميع الاطراف . وكما أن السلام الداخلي والنظام الدستوري غير العنصري هما من المقتضيات الضرورية لتحسين الاحوال الاقتصادية والاجتماعية للجميع ، فانه لن تقوم قائمة لديمقراطية دائمة وقابلة للاستمرار دون اقتصاد سليم ومجتمع مستقر . وفي الختام ، يمكن القول ان المخاطر والفرص كبيرة للغاية في جنوب افريقيا ، وهي أكبر مما هي عليه في أي مكان آخر في افريقيا . ومهما كانت الصعاب ، دعونا نجدد عزمنا على ان نحول دون فشل عملية التحول إلى مجتمع غير عنصري وديمقراطي في جنوب افريقيا . ومن الواضح بالنسبة للمستقبل القريب أن أي تأخير آخر في التوصل إلى تسوية سياسية قد يتحول إلى كارثة . وإن فرصة التوصل إلى مثل هذه التسوية . التي اتاحتها أجيال من أبناء جنوب افريقيا بنضالها ومعاناتها بمساندة ثابتة من الامم المتحدة ـ فرصة لا ينبغي تفويتها بكل تأكيد .

وليس هذا بالوقت المناسب لكي تلجأ أي دولة عضو أو مجموعة من الدول الاعضاء في الامم المتحدة الى المراوغة أو لكي تُظهر فيه الإعياء أو تعلن قبل الاوان أن الفصل العنصري قد مات ، وبالتالي أن الاجراءات الدولية المنسقة ضد شرور الفصل العنصري لم تعد ضرورية . بل على العكس ، فما دام شعب جنوب افريقيا يواصل الزحف نحو فجر عهد جديد ، فإنه سيظل بحاجة إلى الدعم من اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري على الاخص ومن الامم المتحدة ككل ، وآمل أن يستمر في تلقي هذا الدعم . إن القوى الديمقراطية في جنوب افريقيا لا تقاتل وحدها : فالكفاح المناهض للفصل العنصري هو كفاح جماعي يشنه المجتمع الدولي بأسره ، وسوف ننتصر معا - وأتعشم أن يكون ذلك عاجلا وليس آجلا .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : والآن أطلب من مقرر اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري أن يعرض تقرير اللجنة .

السيد غويل (الهند) (مقرر اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشرفني ويسعدني أن أعرض على الجمعية العامة تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري الوارد في الوثيقة A/47/22 . وهذا التقرير الذي يعبر مضمونه عن توافق آراء اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ، تقرير اعتمدته اللجنة في اجتماع رسمي عقد في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ .

ويتكون التقرير من جزئين وثلاثة مرفقات . ويضم الجزء الاول سبعة فصول هي : المقدمة ؛ والتطورات السياسية في جنوب افريقيا ؛ والحالة الاجتماعية والاقتصادية في جنوب افريقيا ؛ والعلاقات الخارجية لجنوب افريقيا ، والرد الدولي على التطورات في جنوب افريقيا ، واستعراض أعمال اللجنة الخاصة ؛ والنتائج والتوصيات .

وقد استخدمت في إعداد التقرير مجموعة كبيرة من المصادر ، ومنها بيانات اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري والحكومات ، وإحصائيات من مختلف المصادر الدولية ، وبيانات من الابحاث والمطبوعات والدوريات والصحف . ويهدف التقرير إلى عرض التطورات المتعلقة بجنوب افريقيا أثناء الفترة التي يغطيها التقرير على أساس

المعلومات المتاحة من مختلف المصادر ، وأن يتوصل إلى مجموعة من النتائج والتوصيات التي تتناول المشاكل المتبقية في جنوب افريقيا ودعم عملية المفاوضات بغية إقامة جنوب افريقيا ديمقراطية لا عنصرية موحدة ، كما دعا الإعلان المتعلق بالفصل العنصري وآثاره المدمرة في الجنوب الافريقي وقد اعتمدت الجمعية العامة الإعلان بتوافق الآراء في دورتها الاستثنائية السادسة عشرة في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ . وبالتالي فإن التقرير مزود بحواشي كثيرة للإشارة إلى مصادر المعلومات .

ويتضمن الفصل الخاص بالتطورات السياسية في جنوب افريقيا فرعا يتناول عملية المفاوضات السلمية ، التي ترى اللجنة الخاصة أنها حيوية من أجل التوصل إلى إيجاد نهاية سريعة للفصل العنصري ، وتتناول الأقسام المتفرعة عنه اشتراك وفدين من الأمم المتحدة عيّنهما الأمين العام كمراقبين في الدورتين العامتين الأولى والثانية لمؤتمر العمل على إقامة جنوب افريقيا الديمقراطية أولهما برئاسة رئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ، والثاني برئاسة الممثل الدائم للهند الذي هو عضو آخر في اللجنة الخاصة . ويتناول قسم متفرع من الفرع الثاني مسألة العنف التي ما برحت تؤثر تأثيرا سلبيا على غالبية السكان في جنوب افريقيا وتلقي بظلالها القاتمة على عملية المفاوضات من أجل التوصل إلى تسوية سياسية ، وهو العنف الذي لم تتوان اللجنة الخاصة عن انتقاده . ولهذا أُدرج العنف كعنوان فرعي في الفرع الذي يتناول المسائل المعلقة وأثرها على التسوية السياسية . وأخيرا فإن الفرع الذي يتناول احتمالات نجاح عملية المفاوضات يعالج الاتصالات الايجابية الرامية إلى تمهيد الطريق لإجراء مزيد من المفاوضات في جنوب افريقيا ولا سيما بين حركات التحرير وبين الحكومة ، الأمر الذي تعتبره اللجنة الخاصة بالغ الاهمية .

ويصف الفصل الثالث الحالة الاجتماعية والاقتصادية في جنوب افريقيا وهو ينقسم إلى فرعين وهما ، الاداء الاقتصادي ، والامساواة الاجتماعية - الاقتصادية . ويعطي الفرع الأول صورة عن التطورات الاقتصادية في جنوب افريقيا أثناء الفترة قيد الاستعراض ؛ ويصف الفرع الثاني ببعض التفصيل المشاكل الخطيرة التي تواجهها الأغلبية

السوداء في جنوب افريقيا في القطاعات الاجتماعية - الاقتصادية الحساسة مثل الصحـــة والتعليم والإسكان والعمالة كما يناقش الافتقار إلى الفرص الاقتصادية المثمرة .

ويسرد الفصـــل الرابع الذي يتناول العلاقات الخارجية لجنوب افريقيا مـــع المجتمع الدولي وقائع تلك العلاقات ، بما في ذلك علاقات جنوب افريقيا التجاريـــة وتعاونها فـــي مجال الدفاع وصادراتها ووارداتها مـــن الاسلحة والمعدات ، فضلا عـــن المسائل الاخرى الهامة المتصلة بالنواحي العسكرية والنووية .

ويتناول الفصل الخامس الرد الدولي على التطورات في جنوب افريقيا ، مقدمـــا وصفا كاملا للاجراءات التي اتخذتها الامم المتحدة ، بما في ذلك : اجتماعات مجلس الامـن يومي ١٥ و ١٦ تموز/يوليه التي شارك فيها أعضاء اللجنة الخاصة بنشاط والتي عقـــدت بهدف مناقشة العنف الجاري في جنوب افريقيا والحاجة إلى استئناف عملية المفاوضـــات في أعقاب مذبحة بويباتونغ ، وتعيين ممثل خاص للامين العام لجنوب افريقيا ، وكذلـــك مناقشة تقريره الذي يتضمن النتائج التي خلص إليها . ويتضمن هذا الفصل أيضـــا استعراضا موجزا لانشطة المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية وغيرهـــا من المنظمات وأنشطة الحكومات .

ويستعرض الفصل السادس الاعمال التي قامت بها اللجنة الخاصة أثناء الفتـــرة المستعرضة . ويصف التقرير بالتفصيل في هذا الفصل الانشطة التي قامت بها اللجنـــة الخاصة ، بما في ذلك تقييم اللجنة للتطورات السياسية في جنوب افريقيا وردها علـــى تلك التطورات . كما يتضمن وصفا موجزا للحلقة الدراسية الهامة التي نظمتها اللجنـــة في ويندهوك عن مشاكل جنوب افريقيا الاقتصادية والاجتماعية ، علاوة على جلسات الاستمـــاع التي عقدت في لندن حول ظاهرة العنف السياسي في جنوب افريقيا .

ويتضمن الفصل السابع النتائج والتوصيات التي خلصت إليها اللجنة الخاصـــة وجوهرها هو الدعوة إلى استمرار المجتمع الدولي في دعمه وتشجيعه بهدف النهـــوض بعملية المفاوضات في جنوب افريقيا في مناخ خال من العنف في الإطار العريض للإعـــلان المتعلـــق بالفصـــل العنصري ، الذي يعالج حاجة المجتمع الدولي إلى اتخاذ نهج مناسب

لمعالجة المشاكل الخطيرة الناجمة عن اللامساواة الاجتماعية - الاقتصادية في جنوب افريقيا .

وقد أعد الجزء الثاني من التقرير وفقا للقرار ٧٩/٤٦ دال ، ويتضمن وقائع عن التطورات الاخيرة المتعلقة بالعلاقات بين جنوب افريقيا واسرائيل . ويضم هذا الجزء أربعة فصول ، هي ، مقدمة ، والتعاون العسكري والنووي ، وجوانب التعاون الاخرى ، والنتائج والتوصيات .

ولقد حاولنا أن نجعل تقريرنا موجزا وواقعيا ونجحنا في ذلك . وبالنيابة عن اللجنة الخاصة وفريق الصياغة ، وبالإصالة عن نفسي ، أود أن أتقدم للأمانة بتقديرنا الحار وامتناننا القلبي لتعاونها المكثف معنا في إعداد هذا التقرير . والواقع أنه بدون هذا التعاون ما كان يمكن إعداد هذا التقرير ، وينطبق هذا القول أيضا على إعداد المسودة الاولى للتقرير ، وقد شمل هذا التعاون تقديم مساعدات على شكل معلومات واقتراحات طوال فترة وضع النص في صورته النهائية .

ويجب أيضا أن أشكر أعضاء فريق الصياغة - غانا ونيبال وأكرانيا وزمبابوي والجزائر والسودان والجمهورية العربية السورية - وكذلك المراقبين الذين حضروا عن المؤتمر الوطني الافريقي ، ومؤتمر الوحدويين الافريقيين لآزانيا ، والذين ساعدوا فريق الصياغة في كل مراحل أعماله . وقد استفاد التقرير استفادة لا حد لها من إسهاماتهم ، وهو يبين توافق آراء الفريق الى حد بعيد بسبب اقتراحاتهم القيمة والسليمة التي قدموها من وقت لآخر . وأخيرا ، وليس آخر ، أود أن أعبر عن تقديري الشخصي لرئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ، سعادة السفير ابراهيم غمبري ، الممثل الدائم لنيجيريا لدى الامم المتحدة ، على حكمته في توجيه اللجنة الخاصة في أعمالها ، وعلى دعمه الذي لا يحيد خلال إعداد هذا التقرير .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة الآن لرئيس الفريق الحكومي الدولي لرصد توريد ونقل النفط والمنتجات النفطية الى جنوب افريقيا .

السيد نياكيي (جمهورية تنزانيا المتحدة) ، رئيس الفريق الحكومي الدولي لرصد توريد ونقل النفط والمنتجات النفطية الى جنوب افريقيا (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : من دواعي سروري أن تتاح لي هذه الفرصة لأخاطب الجمعية العامة بصفتي رئيس الفريق الحكومي الدولي لرصد توريد ونقل النفط والمنتجات النفطية الى جنوب افريقيا . وكما كان الحال في الماضي ، سيعرض مقرر الفريق التقرير الذي طلبته الجمعية العامة في العام الماضي في قرارها ٧٩/٤٦ هاء . وقصدي هنا أن استعرض عمل الفريق الحكومي الدولي للعام الماضي لتمكين الجمعية من أن تتفهم وتقدر البيئة والخلفية اللتين اضطلع الفريق فيهما بالولاية المناطة به عندما تنظر في عمل الفريق للعام المقبل .

وفي القرار الذي أشرت اليه على التو ، كلفت الجمعية العامة في دورتها السادسة والاربعين الفريق الحكومي الدولي بمواصلة رصد توريد ونقل النفط والمنتجات النفطية الى جنوب افريقيا لانها ارتأت أن الوقت الذي توخاه الإعلان المتعلق بالفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الافريقي لرفع الحظر النفطي لم يحن بعد . وهي

(السيد نياكيي ، رئيس الفريق الحكومي الدولي لرصد ونقل النفط والمنتجات النفطية إلى جنوب افريقيا)

مسألة تدعو الى الأسف البالغ لأن الفريق الحكومي الدولي يرى أنه لا مناص من أن يصدر نفس التوصية هذا العام . وعلى الرغم من التغيرات الايجابية التي حدثت في جنوب افريقيا خلال هذا العام ، فإن مرحلة التغيرات العميقة التي لا رجعة فيها والمنصوص عليها في الإعلان لم تتحقق بعد .

والمسألة ليست مجرد عدم الوفاء بالشروط التي وردت في الإعلان . لقد تردت الحالة في واقع الأمر في بعض جوانبها . وقد أوضح رئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري بالفعل بتفصيل شديد النكسة التي أصابت العملية التفاوضية في العام الماضي ، والأسباب التي أدت الى هذا المأزق . ولست بحاجة هنا إلا أن أؤكد ، تأييدا لهدفنا ، أنها نفس الأسباب التي حملت الفريق الحكومي الدولي على السعي الى تجديد الولاية المناطة به للعام القادم .

وفي هذا العام ، كما كان الحال في الماضي ، استمر الفريق الحكومي الدولي في التعويل على تعاون الدول الأعضاء والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية في الاضطلاع بولايته . وواصل الفريق سعيه للتوصل الى قرارات بتوافق الآراء . كان رأي الفريق الحكومي الدولي دائما أن الطبيعة الطوعية للحظر تتطلب اتخاذ قرار بتوافق الآراء . وفي حين أن لهذا النهج ميزته الواضحة المتمثلة في أنه بمجرد الموافقة عليه ، يكفل دعم كل أعضاء الفريق للقرارات ، فهذا النهج يشوبه عيب هو أن عضوا واحدا بوسعه إيقاف أي تحرك بشأن مسألة ما إذا رأى ذلك العضو أن هناك ما يبرر بقوة استخدام الفيتو . وعلى الرغم من نقطة القصور هذه فإننا نعتقد أن مزايا هذا الاجراء تفوق مساوئه ، ونعتزم أن نبقي على هذا الاجراء .

وعلى غرار الأعوام السابقة ، ما زالت التطورات في جنوب افريقيا تؤثر على عمل الفريق الحكومي الدولي . وعلى وجه العموم ، أثرت التطورات التي وقعت في العام الماضي على نحو سلبي على الولاية التي كلف بها الفريق . وقد رأت بعض الدول الأعضاء أن زيادة احتمالات التوصل الى نهاية تفاوضية للفصل العنصري وحل الصراعات الأخرى في المنطقة سبب لرفع الحظر النفطي . وعلى سبيل المثال ، في ٦ نيسان/ابريل ١٩٩٢ في اجتماع مجلس وزراء المجموعة الأوروبية في لكسمبورغ ، قرر المجلس رفع الحظر المفروض

لمدة سبع سنوات على تصدير البترول الى جنوب افريقيا ، إستنادا الى أن التطورات الايجابية التي وقعت في جنوب افريقيا داخل إطار مؤتمر العمل على اقامة جنوب افريقيا الديمقراطية تقتضي المكافأة عليها برفع الجزاءات . ولا يسع الفريق الحكومي الدولي أن يتشاطر هذا التقييم . وإعرابا عن القلق إزاء الاثر الذي يمكن أن يترتب على رفع الجزاءات قبل آوانه على ولاية الفريق أصدرت بيانا في ١٦ نيسان/ابريل ١٩٩٢ ، واتبعته برسالة الى المجموعة الاوروبية مناشدا دولها الاعضاء الابقاء على الحظر . إن انهيار عملية مؤتمر العمل على اقامة جنوب افريقيا الديمقراطية في شهر أيار/مايو ، بعد اتخاذ قرار لكسمبورغ بأسابيع فقط ، وتفاقم العنف - كل هذا ألقى بظلال من الشك خطيرة على حصافة رأي المجموعة الاوروبية والدول الاخرى التي كانت قد رفعت الحظر النفطي .

وثمة قيمة بالغة الاهمية يتسم بها اعلان الامم المتحدة المتعلق بالفصل العنصري هي أن هذا الاعلان وثيقة توافقية . فهو يجسد المبادئ والمقاصد والاهداف التي نتشاطرها جميعا . وعلاوة على ذلك ، أوضح الاعلان استراتيجية متفقا عليها ينبغي اتباعها من أجل استئصال الفصل العنصري بالوسائل السلمية . وعلى وجه التحديد ، أرسى الاعلان الاساس لاستراتيجية ذات شقين - استراتيجية التوازن الحريص بين الضغط والتشجيع في آن واحد لإحداث تغيير ايجابي في جنوب افريقيا . ولكي تحتفظ هذه الوثيقة بقيمتها كمخطط للمجتمع الدولي من أجل استئصال الفصل العنصري من الاهمية الحيوية الإبقاء على توافق الآراء هذا في كل المراحل . إن التفسيرات الانفرادية للإعلان من النوع الذي أشرت اليه ستقوض بلا شك توافق الرأي هذا ، وبالتالي تقوض العملية التفاوضية ذاتها .

وفيما يتعلق بالحظر النفطي ، كان من رأي الفريق الحكومي الدولي لامد طويل أن نقطة التغير العميق الذي لا رجعة فيه ، التي يمكن رفع الحظر عندها - يمكن اعتبارها قد بلغت عندما تتبوأ سلطة انتقالية وجمعية تأسيسية منتخبة ديمقراطيا المكان الصحيح ، ويوضع دستور متفق عليه . ونحن نوصي الجمعية العامة بوجهة النظر هذه . وبطبيعة الحال ، إذا كانت أغلبية الناس في جنوب افريقيا أو أغلبية ممثليهم

(السيد نياكيي ، رئيس الفريق الحكومي الدولي لرصد ونقل النفط والمنتجات النفطية إلى جنوب افريقيا)

المعترف بهم ترى أن تحديد تاريخ أبكر سيدفع قدما بقضيتهم ، فسيكون من واجبنا ، ومن دواعي سرورنا أن نساندهم .

وما زالت فعالية عمل الفريق تكمن في تعاون الدول الاعضاء . وفي هذا العام ، أن التعاون من جانب الدول الاعضاء أو عدم وجوده ما زال على نفس مستوى العام السابق تقريبا . وما زالت الدول التي وسّعت نطاق تعاونها في الماضي تفعل ذلك هذا العام ، بينما لا تزال تلك التي أحجمت عن تقديم تعاونها ودعمها مستمرة في ذلك الموقف خلال هذا العام أيضا .

ويبدو أن توقع حدوث تغيير وشيك في جنوب افريقيا قد أثر أيضا على طريقة استقبال الدول الاعضاء ، للقانون النموذجي الذي أوصى به الفريق الحكومي الدولي . وقد استجابت دول قليلة جدا للابلاغات القادمة من الفريق . وقد خلصت من هذا الى أن عددا من الدول لا يرى أي ضرورة لاستعراض تشريعاتها لأنها تستشعر تغيرا على الأفق . إن نقطة الجمود التي وصلت اليها المفاوضات هي بطبيعة الحال دليل على أن هذه الرؤية خاطئة . وعلاوة على ذلك ، أن هذه الرؤية تبعث برسالة خاطئة الى بريتوريا ، التي تحتاج الى كل ما يحفزها على القيام بالمفاوضات الجادة .

(السيد نياكيي ، رئيس الفريق الحكومي الدولي لرصد ونقل النفط والمنتجات النفطية إلى جنوب افريقيا)

إن الطبيعة الطوعية للحظر توحي بأن الدول الاعضاء ليست بحاجة الى حافز لتتعاون مع الفريق الحكومي الدولي . للاسف ، فإن هذا ليس هو الحال بالنسبة لعدد من الدول الاعضاء الهامة ، التي يقوم العديد منها بنقل النفط ، فهي لم تكلف نفسها ابدا عناء الرد على مراسلات الفريق ، مما أضعف فعّالية الحظر . كما أن دعم الحظر الطوعي ظل بالنسبة لعدد من هذه الدول مجرد تصريحات . ونظرا لانها لا تتعاون مع الفريق ، ولا تحافظ على حظر فعّال بالرصد النشط لتطبيق واتخاذ الإجراءات اللازمة ضد المخالفين ، فإن الفريق لا يجد الكثير ما يستطيع أن يقوله على سبيل الثناء عليها .

إن الدراسة المتانية لتقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري لا تؤدي إلا الى استنتاج واحد . وهو أن نظام بريتوريا أخفق من عدة طرق في أن يرقى الى مستوى توقعات غالبية سكان جنوب افريقيا والمجتمع الدولي من حيث الوفاء بإلتزاماته بموجب الإعلان . كما أنه أخفق في الارتقاء الى مستوى مسؤولياته بوصفه قيما وحارسا لأمن مواطنيه وممتلكاتهم . وعلى وجه التحديد ، أخفق في تلبية بعض الشروط الضرورية لإيجاد مناخ يؤدي الى اجراء مفاوضات . فهو ، على سبيل المثال ، لم يطلق سراح جميع السجناء السياسيين . وبدلا من ذلك ، واصل استعمال الذين لا يزالون رهن الاعتقال ، بسبب مناهضتهم للفصل العنصري ، كوسيلة للمساومة خدمة لجدول الاعمال السياسي للأقلية البيضاء والحزب الوطني . فقد استبقى في لوائحه القانونية بعض التشريعات الامنية التي تحد من النشاط السياسي الحر والسلمي . وقبل كل شيء ، رفض الاضطلاع بمسؤوليته عن وضع نهاية لأعمال العنف المأساوية التي تواصل الحاق الضرر بالبلاد ، مما أودى بحياة ما يزيد على ٠٠٠ ٨ فرد على مدى العامين الماضيين ، وفقا لمعظم المصادر ، بما في ذلك المعلومات التي جمعتها الحكومة نفسها ، ولجنة حقوق الانسان ، والقوى المناهضة للفصل العنصري في البلاد .

وقد أدرك المجتمع العالمي حدة العنف المتواصل بانهيار عملية مفاوضات مؤتمر العمل على إقامة جنوب افريقيا الديمقراطية في أيار/مايو . وحتى الرئيس ف و . دي كليرك يعترف الآن بأن إجراء مفاوضات جدية أمر متعذر في المناخ الحالي من العنف

(السيد نياكيي ، رئيس الفريق الحكومي الدولي لرصد ونقل النفط والمنتجات النفطية إلى جنوب افريقيا)

المتزايد . وقد قال في ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ "ببساطة ، يتعذر إجراء مفاوضات بشأن القضايا الدستورية قبل التصدي على نحو مرض لقضايا العنف" .

لقد تسامح المجتمع الدولي طويلا إزاء القيام بأعمال العنف في جنوب افريقيا . إنه لتعليق محزن على ضمير الانسانية أن الأمر احتاج الى وقوع مذبحتي بوبيباتونغ وبيشو لهز وايقاظ ضمير المجتمع العالمي لاتخاذ اجراء ما . ونحن نرحب بقيام المجتمع الدولي الآن ، من خلال قراري مجلس الأمن ٧٦٥ (١٩٩٢) و ٧٧٢ (١٩٩٢) ، بتحمل مسؤولية المساعدة على وضع نهاية للعنف والمذابح الناجمة عنه . إن المسؤولية تقع على عاتقنا جميعا في تقديم الدعم الكامل لجهود الأمين العام الرامية الى تنفيذ قرار مجلس الأمن ٧٧٢ (١٩٩٢) . وتتوفر للمجتمع الدولي الآن فرصة للتعويض عن الإهمال في الماضي .

إن نشر مراقبين خارجيين في جنوب افريقيا ، نتيجة لقرار مجلس الأمن ٧٧٢ (١٩٩٢) ، هو أهم تطور يرجح له أن يسهم في وضع نهاية للعنف واستعادة الثقة المتبادلة ، وهما أمران ضروريان جدا لاستئناف عملية التفاوض . وغني عن القول إنه ليتسنى للوجود الخارجي أداء مهمته بفعالية وكفاءة ، فإنه يجب أن يكون مؤلفا من أعداد كافية .

إذا كان المجتمع الدولي قد تعلم درسا مفيدا واحدا من حملته الطويلة لاستئصال الفصل العنصري فهو أن نظام الاقلية لا يتحرك إلا تحت الضغط . إن التطورات على مدى السنة الماضية تبرر تبريرا كاملا قرار الجمعية العامة في دورتها السادسة والاربعين الإبقاء على حظر توريد النفط . فإخفاق نظام بريتوريا في التفاوض بحسن نية ؛ ورفضه اتخاذ تدابير فعّالة لإنهاء العنف ، ناهيك عن الدليل المتعاظم على تواطئه عن طريق عناصر من قوات أمنه ؛ واخفاقه في تلبية الشروط الواردة في إعلان الأمم المتحدة لإيجاد مناخ يفضي الى المفاوضات تلبية كاملة - كل هذه حجج تؤيد الحاجة للإبقاء على الضغوط القائمة على النظام ، بما فيها حظر توريد النفط . وكما قيل بالفعل ، فإن النقطة الحرجة التي ترفع عندها الجزاءات ، وهي حسب كلمات الإعلان

حصول التغيرات التي يمكن وصفها بانها "عميقة ولا رجعة عنها" ، نقطة لم يتم الوصول اليها بعد ، مرة ثانية ، أكرر الإعراب عن قول يمثل توافقا في آراء الكثيرين وهو انه عندما تنشأ سلطة انتقالية أو مؤقتة متفق عليها ، وعندما تنتخب جمعية انتخابا ديمقراطيا ، ويوضع دستور لجنوب افريقيا متفق عليه ، عندئذ فقط يمكن القول إننا وصلنا الى تلك النقطة . والى أن يتحقق ذلك ، ينبغي الحفاظ على التدابير القائمة ، بما في ذلك خاصة الحظر على توريد النفط والاسلحة .

صحيح أن الحظر على توريد النفط لم يحرم بريتوريا أبدا من احتياجاتها النفطية . ولكن ، مما لا شك فيه أن الحظر أسهم نوعا ما في تحقيق هدفه من خلال رفع تكلفة مخالفته بالنسبة للنظام والمتعاونين معه . وقد كان هدفه ، ولا يزال ، استئصال الفصل العنصري وإقامة جنوب افريقيا الموحدة الديمقراطية وغير العنصرية .

في الختام ، أود أن اشكر جميع الاعضاء الذين قدموا تعاونهم الى الفريق الحكومي الدولي على مدى العام الماضي ، وأن أعرب عن أمل الفريق في أن يستمر تعاونهم الى أن تتحقق أهداف الحظر . وللذين لا يزالون حتى الآن يمتنعون عن تقديم دعمهم للفريق وتعاونهم معه ، أود أن أعرب عن الامل في أن يجدوا حتى في هذه الساعة أن بوسعهم الإنضمام الى الغالبية العظمى من أعضاء منظمتنا في الحفاظ على الحظر ، الذي هو في النهاية حظر طوعي . وإذا لم يكن بوسعهم أن يفعلوا ذلك ، فإن أقل ما يمكننا أن نتوقعه منهم عندئذ هو الامتناع عن إحباط جهود المصممين على الحفاظ على الحظر .

أخيرا ، أود أن أشكر موظفي مركز مناهضة الفصل العنصري على خدمتهم الكفوءة المتفانية التي واصلوا تقديمها للفريق . والقول إنه لولا دعمهم لما تمكن الفريق من إنجاز ولايته هو قول لا يفهم حقهم من التقدير لما أسهموا به في عملنا .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة الآن لرئيس اللجنة الاستشارية لبرنامج الامم المتحدة التعليمي والتدريبي للجنوب الافريقي ، سعادة السيد مارتن هوسليد ، ممثل النرويج ، الذي سيعرض مشروع القرار A/47/L.15 في معرض بيانه .

السيد هوسليد (النرويج) رئيس اللجنة الاستشارية لبرنامج الامم المتحدة التعليمي والتدريبي للجنوب الافريقي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بصفتي رئيسا للجنة الاستشارية لبرنامج الامم المتحدة التعليمي والتدريبي للجنوب الافريقي ، يسعدني أن أدلي ببعض الملاحظات الاستهلالية بشأن مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/47/L.15 .

لقد ابلغت أنه بعد طبع مشروع القرار ، ابدي عدد اضافي من البلدان رغبته في المشاركة فيه . وهذه البلدان هي حتى الآن : بابوا غينيا الجديدة ، البرازيل ، تونس ، شيلي ، غيانا ، كوستاريكا ، الكونغو ، النمسا ، نيجيريا ، اليابان . وبالبلدان الاصلية التي قدمت المشروع وهذه البلدان الاضافية يصبح لدينا في هذا العام ، كما كان عليه الحال في الماضي ، عدد كبير من المشاركين من جميع أنحاء العالم ، وهذا أمر يدعو الى الارتياح .

منذ انشاء برنامج الامم المتحدة التعليمي والتدريبي للجنوب الافريقي في عام ١٩٦٧ كان هذا البرنامج دليلا ملموسا على التزام الامم المتحدة القائم منذ زمن طويل بتعليم وتدريب الشباب الاقل حظا في الجنوب الافريقي .

ومنذ ذلك الوقت قدم برنامج الامم المتحدة التعليمي والتدريبي للجنوب الافريقي سلسلة عريضة من برامج التعليم والتدريب ، بدءا بالتعليم الثانوي وحتى مستوى الدكتوراه ، في مختلف الميادين بما في ذلك التدريب التقني والمهني . وفي السنوات الاخيرة مكن البرنامج طلاب المنطقة ، وبصفة خاصة طلاب جنوب افريقيا وناميبيا ، من الحصول على التدريب الحرفي والخبرة في مجالات كانت حتى وقت قريب مغلقة أمامهم . وفي غضون الـ ٢٥ عاما الاخيرة ، تلقى البرنامج أكثر من ٠٠٠ ٣٦ طلب لمنح دراسية ، وأكمل أكثر من ٦٠٠ ٨ طالب دراستهم في أكثر من ٣٠ بلدا في طائفة واسعة من المجالات ، ولم يساعد البرنامج الطلبة الذين حصلوا على تدريب تحت اشرافه فحسب بل قدم أيضا اسهاما قيما لبلدان المنطقة التي استقلت حديثا .

وفي الوقت الراهن يتابع حوالي ١٠٨ ٢ طلاب دراساتهم وتدريبهم تحت رعاية البرنامج ، وحوالي ٨٠ في المائة من هؤلاء الطلاب من جنوب افريقيا . وحوالي ٣٠ في

(السيد هوسليد ، رئيس اللجنة الاستشارية لبرنامج الامم المتحدة التعليمي والتدريبي للجنوب الافريقي)

المائة منهم من ناميبيا . إنهم يتلقون التدريب في ميادين مختلفة ، تتضمن الزراعة والاقتصاد وإدارة الاعمال والالكترونيات والهندسة والطب والقانون ، بالاضافة الى التدريب التعويضي والحرفي والتقني .

وخلال هذه الفترة قيد النظر ، أكمل ٣٢١ طالبا ناميبيا تعليمهم وتدريبهم تحت رعاية البرنامج . وكما ذكرت في الجمعية العامة في دورتها السادسة والاربعين ، سيواصل البرنامج ، بالتشاور مع السلطات الناميبية رعاية الطلبة الناميبيين المقيدين حتى ٣١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٢ حتى يستكملوا برامجهم التدريبية التي التحقوا بها . ويمكن أن نشعر بالارتياح لأن عددا كبيرا من مئات الناميبيين الذين تلقوا التدريب في فروع المعرفة المختلفة عادوا الى بلادهم وشغلوا وظائف هامة في مختلف قطاعات الاقتصاد في ناميبيا : في بناء الهياكل الاساسية ، وفي الخدمات الاجتماعية والتعليم والصحة ، وفي الحكومة والقطاع الخاص .

إن الاسهامات في البرنامج في الفترة من ١ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ الى ٣١ آب/اغسطس ١٩٩٢ التي بلغ مجموعها ٥,٤ من ملايين الدولارات تقل عن الاسهامات التي قدمت في السنة السابقة والتي بلغت ٥,٩ من ملايين الدولارات . وهذا النقص في الدخل الذي يقدر بحوالي ١٠ في المائة ، أمر يدعو الى الأسف بطبيعة الحال .

ومع ذلك يسعدني أن ابلغكم أنه على الرغم من تناقص الموارد ، فإن عدد الطلبة الذين يرعاهم البرنامج قد تزايد . وكما ذكرت من قبل ، بلغ العدد هذا العام ١٠٨ ٢ طلاب بالمقارنة ب ٢٧٨ ١ طالبا في العام الماضي ويرجع هذا الى حد كبير الى زيادة فعالية استخدام الموارد المخصصة ، والى العدد المتزايد من ترتيبات المشاركة في التكلفة مع المؤسسات والمنظمات التعليمية في البلدان المنخفضة التكاليف . بما في ذلك جنوب افريقيا ذاتها التي تعتبر الآن نقطة التركيز الرئيسية في أنشطة البرنامج .

وكما طلبت الجمعية العامة في القرار ٨٠/٤٦ المؤرخ في ١٣ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩١ تمكن البرنامج لأول مرة منذ انشائه في عام ١٩٦٧ من أن يقدم البرامج التعليمية والتدريبية داخل البلد خلال هذا العام ، وهذا تطور يدعو الى الارتياح .

(السيد هوسليد ، رئيس اللجنة الاستشارية لبرنامج الامم المتحدة التعليمي والتدريبي للجنوب الافريقي)

إن خطة عمل البرنامج لفترة ١٩٩٢ - ١٩٩٣ تعكس التعديلات التي اجريت في الميادين ذات الاولوية في مجال التعليم والتدريب ، وفي تخصيص الموارد وتحديد أماكن الدراسة على أساس فعالية التكاليف . ونظرا لتغير الظروف في جنوب افريقيا ، سيزداد تركيز البرنامج على المشروعات التعليمية والتدريبية داخل جنوب افريقيا . وقد خصص لهذا الغرض مبلغ ٣ ملايين دولار في خطة العمل للفترة ١٩٩٢ - ١٩٩٣ . ومع ذلك سيواصل البرنامج تخصيص جزء من موارده لتمكين أبناء جنوب افريقيا من الحصول على التدريب في الخارج في ميادين التكنولوجيا المتقدمة وغير ذلك من ميادين التخصص غير المتاحة في جنوب افريقيا .

إن مشاريع برنامج الامم المتحدة التعليمي والتدريبي للجنوب الافريقي ، داخل جنوب افريقيا وخارجها ، تهدف الى تعزيز القدرة المؤسسية للجامعات التي كانت معروفة بانها جامعات السود ، وغيرها من الجامعات ، بالاضافة الى المؤسسات المهنية والمنظمات غير الحكومية التي تلبي الاحتياجات التعليمية والتدريبية لمواطني جنوب افريقيا الاقل حظا . وبالمثل يشارك البرنامج في مشروعات لتوفير التدريب للمهارات القيادية بين السود ، وذلك بغية تسهيل عملية الانتقال الى جنوب افريقيا ديمقراطية غير عنصرية . ولا يزال من الشواغل الاساسية للبرنامج ، تدريب المحامين والقضاة والمديرين السود بغية تحقيق الادارة الفعالة للعدالة في مجتمع ما بعد الفصل العنصري ، وتقديم التدريب في الدراسات العليا والتدريب المتخصص القصير الاجل في الخارج في ميادين التكنولوجيا المتقدمة الذي لا يكون مثيله متوفرا في جنوب افريقيا . وبغية تعزيز توفير الفرص الوظيفية لخريجي البرنامج ، يولي البرنامج اهتماما خاصا لتعزيز الصلات بين أنشطته التدريبية والصناعة الخاصة في جنوب افريقيا .

وفي الشهور الاخيرة ، أبرم البرنامج اتفاقات تعاون ورعاية مشتركة مع عدد من الجامعات والمؤسسات التعليمية ، وتمكن من توظيف عدد كبير من الطلبة في مؤسسات تعليمية توفر التدريب في ميادين لها أولوية مثل التكنولوجيا الحيوية ، والحاسوب ،

(السيد هوسليد ، رئيس اللجنة الاستشارية لبرنامج الامم المتحدة التعليمي والتدريبي للجنوب الافريقي)

وتنمية المجتمع المحلي ، والتعليم ، والدراسات البيئية ، والزراعة ، والهندسة ، والعلوم ، والاعمال ، والرعاية الصحية . وبالاضافة الى ذلك ، اشترك البرنامج أيضا في التدريب المتقدم للمدرسين في ميادين العلم والهندسة والزراعة ، بالاضافة الى تدريب المحامين داخل البلاد .

(السيد هوسليد رئيس اللجنة الاستشارية لبرنامج الامم المتحدة التعليمي والتدريبي للجنوب الافريقي)

إن إمكانية العودة وإمكانية التوظف بالنسبة للخريجين قد اكتسبتا أهمية خاصة هذا العام حيث عاد عدة مئات من سكان جنوب افريقيا المبعدين الى بلادهم بموجب الاتفاق المبرم بين مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين وسلطات جنوب افريقيا في ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ . وقد تضمن هؤلاء المبعدون العائدون عددا كبيرا من الاشخاص الذين أكملوا تعليمهم وتدريبهم برعاية البرنامج . وتعتبر إمكانية العودة وإمكانية التوظف للخريجين الآن المعيار الاساسي لمنح منح جديدة الى الخارج . كما يسعى البرنامج جاهدا الى ضمان أن تفي ميادين الدراسة والتدريب المتفق عليها باحتياجات العمالة الراهنة والمتوقعة في جنوب افريقيا .

وفي هذا السياق ، عقد البرنامج مؤتمرا للمتابعة بشأن المساعدة التعليمية الدولية لمواطني جنوب افريقيا الاقل حظا هنا بالمقر يومي ٨ و ٩ أيلول/سبتمبر من هذا العام . وقد شارك في المؤتمر حوالي ١٣٣ مشاركا من بينهم خبراء من جنوب افريقيا متخصصون في التعليم وتنمية الموارد البشرية ، وممثلون عن البلدان المانحة ، والمنظمات غير الحكومية والوكالات المتخصصة وحركات التحرير الوطنية .

وكان هدف المؤتمر هو تركيز الاهتمام الدولي على أزمة التعليم والاحتياجات الهائلة في قطاعي التعليم والتدريب في جنوب افريقيا وعلى السبل والوسائل التي يملكها المجتمع الدولي للمساعدة في الوفاء بتلك الاحتياجات . وقد تبادل الخبراء الذين حضروا المؤتمر الاراء بشأن المجالات ذات الاولوية التي هي بحاجة الى جهود قصيرة الأجل وطويلة الأجل من قبل البرامج التعليمية والتدريبية الثنائية والمتعددة الاطراف ، وأكدوا على الحاجة الى آليات لتنسيق المساعدة التي تقدمها برامج المساعدة الثنائية والمتعددة الاطراف .

لقد زاد المؤتمر تفهمنا للاحتياجات وكذلك للقنوات المفضلة للمساعدة التي من شأنها أن تضمن إحداث التغيرات الهيكلية المطلوبة في النظام التعليمي في جنوب افريقيا ، وأن تتيح فرصا تعليمية وتدريبية أوسع نطاقا للطلاب الاقل حظا . وأعتقد أن هناك حاجة لاجراء حوار مستمر مع معلمي وخبراء وممثلي جنوب افريقيا بشأن هذه المسائل الهامة التي ستتطلب تقديم المساعدة لفترة طويلة من الوقت .

إن المشاركين في مؤتمر المتابعة قد أكدوا على المجالات ذات الأولوية التي تحتاج الى مساعدة دولية مالية وتقنية . وهي تتضمن بناء قدرات جامعات السود ، وتعليم المستوى الثالث ، والتعليم الاساسي للكبار ، وبناء القدرات وصنع القرار لدى المنظمات غير الحكومية ، والمنظمات المستندة الى المجتمع المحلي ، والمؤسسات التعليمية التي تخدم احتياجات ومصالح أهالي جنوب افريقيا الاقل حظا .

وقد رأى المشاركون في المؤتمر أن بمقدور الامم المتحدة ووكالاتها تسهيل التنسيق بين المؤسسات التعليمية والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة في جنوب افريقيا وبين وكالات المعونة والمانحين الدوليين . وأوضحوا ضرورة تحسين التنسيق بين المنظمات المانحة والمتلقية ، في داخل جنوب افريقيا وخارجها على حد سواء فيما يتعلق بالاولويات المتفق عليها وإمكانية استدامة البرامج والمشروعات التي جرى الاضطلاع بها . كما اعتبروا أن من الاهمية بمكان تنظيم محفل معني بالتعليم في داخل جنوب افريقيا في الوقت المناسب .

إن أزمة التعليم والصعوبات التي تواجه الطلاب الاقل حظا والمؤسسات تمثل إرثا مؤسفا خلفه الفصل العنصري ، ومن المحتمل أن يستمر بعد القضاء رسميا على الفصل العنصري . وأخشى أن يكون زميلي السفير غمباري ممثل نيجيريا - الذي أشكره على كلماته الرقيقة - محقا عندما أعلن أن الجروح والآثار التي يخلفها الفصل العنصري ستستغرق سنينا عديدة حتى تتلاشى . ولعل هذا يصدق بوجه أخص عندما نتكلم عن التعليم .

وفي ظل هذه الخلفية يتطلع برنامج الامم المتحدة التعليمي والتدريبي للجنوب الافريقي الى مواصلة العمل مع الحكومات والوكالات الحكومية الدولية وغير الحكومية التي لديها برامج مساعدة مماثلة للمساعدة على تخطي الفوارق الاقتصادية والاجتماعية الكبيرة الناجمة عن عقود من الفصل العنصري في جنوب افريقيا . وفي هذا الصدد ، أود أن أعرب عن التقدير للدول الاعضاء والمنظمات والمؤسسات التي قدمت مساعدة وتدريب لطلاب جنوب افريقيا وناميبيا المشمولين برعاية البرنامج ، بالاضافة الى الاسهام السخي في برامج المساعدة الثنائية .

(السيد هوسليد ، رئيس اللجنة الاستشارية لبرنامج الامم المتحدة التعليمي والتدريبي للجنوب الافريقي)

وأود أن أشير الى أنه من هذا المنعطف الحرج في جنوب افريقيا تظل الحاجة ماسة الى استمرار المساعدة التي يقدمها المجتمع الدولي . لذا ، أود ، باسم البرنامج ، أن أطلب مرة أخرى من الدول الاعضاء الدعم لتمكين البرنامج من تلبية الحاجة ، المتنامية على نحو مستمر ، لاتاحة فرص التعليم والتدريب لانهاء جنوب افريقيا الاقل حظا في الداخل والخارج . وفي صدد وضع هؤلاء الصعب ، لعل بعض الممثلين قد انتبهوا الى مقالة مفيدة وإن تكن محزنة في عدد صحيفة "نيويورك تايمز" الصادر في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر عنوانها : "في نظر السود ، وضع الآخرين المتميز قليلا لا يزال معناه فشلهم هم" .

واسمحوا لي ، باسم اللجنة الاستشارية على وجه الخصوص ، أن أعرب عن تقديرنا لما قدمه الامين العام من دعم ومساعدة قيمين للبرنامج . كما نتوجه بشكرنا أيضا الى السير يوهان نوردنفلت مدير مركز مناهضة الفصل العنصري وموظفيه ، والى دائرة الزمالات التابعة لادارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية . وأخيرا ، لا بد من الإعراب عن تقدير خاص لمدير البرنامج السيد عبد النور العبروس .

وفي الوقت الذي تمر فيه جنوب افريقيا بفترة الانتقال الصعبة الى مجتمع ديمقراطي غير عنصري بصدد الفصل العنصري ، اعتقد أن المساعدة الدولية يمكن أن تسهم إسهاما كبيرا في تنمية أثمن موارد جنوب افريقيا وهم شبابها وذلك بتمكينهم من الحصول على التعليم والمهارات الضرورية . وفي هذا الصدد ، فإن الالتزام المتجدد من المجتمع الدولي يمكن أن يقطع شوطا بعيدا في اتاحة تكافؤ الفرص لاعداد كبيرة من أبناء جنوب افريقيا من أجل تحسين أحوال معيشتهم ، وهو هدف يحق لهم بلوغه دون مزيد من التأخير .

وبهذه الروح ، أناشد الجمعية العامة أن تعتمد مشروع القرار بالاجماع .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة الآن لرئيس لجنة مناهضة الفصل العنصري في الالعاب الرياضية .

السيد مايكوك (بربادوس) ، رئيس لجنة مناهضة الفصل العنصري في الالعاب الرياضية (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشرفني أن أعرض على الجمعية العامة تقرير لجنة مناهضة الفصل العنصري في الالعاب الرياضية ، الوارد في الوثيقة A/47/45 .

ترى اللجنة خطأ من يعربون عن اعتقادهم بأن الاتفاقية الدولية لمناهضة الفصل العنصري في الالعاب الرياضية قد فقدت جدواها . فعلى النقيض من ذلك ، أوضح اجتماعنا الاخير بجلاء أن اللجنة لا تزال تضطلع بدور حيوي في الجهود الدولية المشتركة لضمان القضاء على الفصل العنصري في الالعاب الرياضية وفي المجتمع عامة في جنوب افريقيا . وقد شارك ممثلو المؤتمر الوطني الافريقي ، ومؤتمر الوحدويين الافريقيين لازانيا ، ومنظمات الالعاب الرياضية غير العنصرية من داخل جنوب افريقيا ، في دورتنا لعام ١٩٩٢ ، وأكدوا على الحاجة إلى متابعة تقصي المقترحات الرامية إلى تعزيز الدعم العالمي النطاق للالعاب الرياضية غير العنصرية في جنوب افريقيا ، وذلك بتوفير الدعم المعنوي والمالي .

إن الاحداث الاخيرة المتعلقة بالاتصالات الرياضية مع جنوب افريقيا توضح بجلاء أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يكون حذرا ومتيقظا في استجابته للاحداث في ذلك البلد . فالفصل العنصري مستمر في الوجود ما دام الدستور الحالي ساريا . إن ممارسات الفصل العنصري لم تختف بالكامل . ولم يتم بعد التوصل إلى المرحلة التي تبرر التخلي عن الآلية التي وضعها المجتمع الدولي بشق الانفس . وما دام نظام الفصل العنصري حقيقة قائمة في جنوب افريقيا ، ستكون هناك حاجة إلى ممارسة الضغوط الدولية . وترى اللجنة أن من الضروري أيضا الابقاء على الآلية التي تقوم برصد عملية تحقيق الاندماج العنصري في الالعاب الرياضية في جنوب افريقيا إلى أن تتم إزالة نظام الفصل العنصري . وهذا يتفق مع الفقرة ٥ من المادة ١٠ من الاتفاقية التي تنص بالتحديد على ما يلي :

يتوقف تطبيق أحكام هذه المادة ، المتصلة ، بصورة محددة ، بجنوب افريقيا عندما يتم إلغاء نظام الفصل العنصري في ذلك البلد" .

ويشير تقرير اللجنة لهذا العام إلى مسائل هامة كثيرة . أولها مسألة مركز الاتفاقية الدولية لمناهضة الفصل العنصري في الالعاب الرياضية . وتود اللجنة أن تؤكد أن الاتفاقية لا تزال تنطبق على الحالة في جنوب افريقيا . وان عملية التغير في جنوب افريقيا لاتزال في مرحلة حرجة للغاية . فلايزال اللاعبون واللاعبات الرياضيون غير العنصريين في جنوب افريقيا محرومين ، ولاتزال الالعاب الرياضية المنظمة بعيدة عن الادماج الكامل .

وبينما تبرز اللجنة أهمية الاتفاقية الدولية فانها تود أن تؤكد على المشاكل المتصلة بتنفيذ الاتفاقية التي تنبثق بصورة أساسية عن عدم وفاء الدول الاطراف بالتزاماتها المالية و/أو عدم تقديم تقاريرها وفقا للفقرة ١ من المادة ١٢ .

ورأت اللجنة ، آخذة في اعتبارها ما أبدته الدول الاطراف بصورة غير رسمية من أنها سترحب بتلقي المزيد من التوجيه بشأن قالب التقارير ، أن تطرح استبيانا ، هو الاستبيان الوارد في المرفق الخامس من التقرير ، لارساله إلى الدول الاطراف لتسهيل إعداد التقارير بموجب الفقرة ١ من المادة ١٢ . ويؤكد الاستبيان على أهمية إيراد معلومات عن المساعدة التقنية والمادية التي تقدم إلى الانشطة الرياضية غير العنصرية في جنوب افريقيا كوسيلة لتعجيل الادماج الكامل في جميع الالعاب الرياضية في جنوب افريقيا على أساس غير عنصري والقضاء على الفصل العنصري في الالعاب الرياضية وفي المجتمع .

ويتكون التقرير من ستة فصول وخمسة مرفقات . وتتضمن المقدمة استعراضا لعمل اللجنة والتطورات الاخرى المتصلة بالفصل العنصري في الالعاب الرياضية ، بينما يعالج الفصل الثاني التقدم المحرز في إدماج الالعاب الرياضية في جنوب افريقيا والقضاء على العنصرية فيها . وهذه إحدى المهام الرئيسية للجنة ، ونحن ممتنون لممثلي حركات التحرير والمنظمات الرياضية غير العنصرية من جنوب افريقيا التي وافت اللجنة بمعلومات مباشرة في هذا المضمار .

واعتبرت اللجنة أيضا أن قرار اللجنة الاوليمبية الدولية بقبول عضوية اللجنة الاوليمبية الوطنية لجنوب افريقيا ، المكونة على أساس غير عنصري ، خطوة

إيجابية . ولكن اللجنة حذرت أيضا من أن أية محاولة يقوم بها أشخاص أو منظمات مؤيدون للفصل العنصري بغية السيطرة على اللجنة الاوليمبية الوطنية لجنوب افريقيا يجب مواجهتها بتدابير صارمة من جانب المجتمع الرياضي الدولي .

وإنني أوصي الجمعية العامة باعتماد توصيات تقرير اللجنة . إن اللجنة تدعو الدول التي وقعت على الاتفاقية الدولية ولم تصدق عليها بعد أن تفعل ذلك ، وتدعو الدول التي لم توقع عليها إلى أن تنظر في أمر الانضمام اليها . وتحث اللجنة الدول الاطراف على تقديم تقاريرها عملا بالفقرة ١ من المادة ١٢ من الاتفاقية . ونأمل أن يساعد الاستبيان الجديد المرفق بالتقرير ، والذي أذن لي بتعميمه على الدول الاطراف ، في اعداد التقارير بفضل ما يقدمه من توجيه في هذا الصدد .

وتدعو توصيات اللجنة أيضا جميع الدول والمنظمات والافراد إلى توفير الدعم المعنوي والمادي للمنظمات الرياضية غير العنصرية في جنوب افريقيا .

وفي هذا الصدد ، أود أن أسجل تقديرنا للجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري للتعاون الذي أسدته للجنة . إن الجهود الدؤوبة التي بذلتها تلك اللجنة على مدى السنين تحظى بثناء اللجنة ، وإننا نحث رئيسها وأعضاءها على مواصلة الدرب .

وفيما يتعلق بمواصلة الدرب ، يمكننا أن نتعلم دروسا من لحظتين مشهودتين في الالعاب الرياضية التي جرت خلال الصيف في برشلونة . اعتقد أننا سنتذكر دوما تلك الشابة التي بدت واثقة للغاية من فوزها حتى أن المذيع أعلن بالفعل منحها الميدالية الذهبية إلى أن تعثرت ، للأسف ، عند آخر حاجز وسقطت ، ولكنها استطاعت بروحها الصامدة أن تحبو عبر خط النهاية لتفوز بالترتيب الخامس . ثم كان هناك أيضا الشاب الذي أصيب فصمد وظل يعرج حتى نهاية السباق . لقد أبدى كل من هذين الرياضيين إرادة لا تقهر على بلوغ الهدف . وتبين الحادثة المؤسفة الاولى أنه مهما كنا قريبين من النهاية ، ومهما بدا لنا تقدمنا ، علينا أولا أن نجتاز جميع العراقيل .

ويتعين على المجتمع الدولي أن يحذو حذوهما ، وأن يواصل ، من خلال مزيج من التعاون والحوافز والرصد وممارسة الضغط ، السعي إلى تسريع سقوط نظام الفصل العنصري .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة الآن لمقرر الفريق الحكومي الدولي لرصد توريد ونقل النفط والمنتجات النفطية إلى جنوب افريقيا .

السيد فايفي (النرويج) ، مقرر الفريق الحكومي الدولي لرصد توريد ونقل النفط والمنتجات النفطية إلى جنوب افريقيا (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشرفني بوصفي مقرر الفريق الحكومي الدولي لرصد توريد ونقل النفط والمنتجات النفطية إلى جنوب افريقيا أن أقدم تقرير الفريق الذي أعد بموجب قرار الجمعية العامة ٧٩/٤٦ هاء . وأود أن أثني على رئيس الفريق ، السفير انتوني نياكي ، ورئيسة فريق الصياغة المعني بالتقرير ، السيدة نبيلة الملا ، وبقية أعضاء الفريق على أعماله . وينبغي أيضا شكر الأمانة العامة على دعمها القيم طيلة هذه العملية .

يُسلم التقرير بأن التطورات السياسية السريعة قد استمرت في جنوب افريقيا خلال الفترة التي يغطيها . ويؤكد التقرير أنه على الرغم من التطورات الايجابية فان أهداف الاعلان المتعلق بالفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الافريقي الصادر في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ لم تتحقق بالكامل بعد . وأن التدابير التي اعتمدتها الدول ، ولاسيما الحظر النفطي ، ينبغي بالتالي الابقاء عليها إلى أن تحدث تغييرات عميقة لارجعة فيها في جنوب افريقيا . وينبغي للدول الأعضاء عند تقييم تلك التغييرات أن تضع نصب أعينها أهداف الاعلان ، التي تشمل اقامة جنوب افريقيا موحدة وديمقراطية لا عنصرية من خلال اعتماد نظام دستوري جديد .

(السيد فايفي ، المقرر ، الفريق الحكومي الدولي لرصد توريد ونقل النفط والمنتجات النفطية الى جنوب افريقيا)

ويتألف التقرير من أربعة فصول رئيسية وأربعة مرفقات . فالمقدمة تتضمن الخطوط العريضة للاطار السياسي العام المتعلق بحظر النفط . وهي تصف أيضا الجوانب البارزة لعمل الفريق في اضطلاعه بولايته ، وهذا يشمل اشتراك حركات التحرير في جنوب افريقيا في اجتماعات الفريق ، وكذلك التعاون الذي قدمته المنظمات الدولية الحكومية والمنظمات غير الحكومية .

ولقد اهتم الفريق أيضا اهتماما خاصا بتقييم حالة حظر النفط المفروض على جنوب افريقيا . فالحظر هو تدبير طوعي اعتمدته الدول الاعضاء بناء على توصية من الجمعية العامة . ورغم أن القرارات ذات الصلة بهذا الموضوع قد نالت تأييد أغلبية كبيرة في الجمعية العامة ، فإن بعض الحكومات تعمد إلى إعادة النظر في تشريعها المتعلق بتوريد النفط والمنتجات النفطية إلى جنوب افريقيا . بيد أن الفريق يعتقد بأن رفع الحظر سيكون أمرا سابقا لأوانه .

أما الفصل الذي يلي من التقرير ، فيصف مختلف أنشطة الرصد التي قام بها الفريق ، وأهمها النظر فيما يدعى وقوعه من انتهاكات للحظر . وبغية توفير الفرصة للحكومات لإعادة دراسة الحالات القديمة ، قرر الفريق أن يبعث برسائل تذكير بشأن هذه الانتهاكات المدعى وقوعها . والاجابات التي وصلت حتى الآن لا تبرر إنهاء القضايا المرفقة بالتقرير .

وبالإضافة إلى ذلك ، نظر الفريق في توقف ناقلات النفط في موانئ جنوب افريقيا ، والحالات التي لم يجر توضيحها مذكورة في مرفقين .

أما الفصل الاخير من التقرير فيتضمن استنتاجات الفريق وتوصياته للجمعية العامة . وثمة ملاحظة رئيسية هي أن حظر النفط ما زال عنصرا هاما من عناصر الضغط الدولي على جنوب افريقيا بغية تحقيق أهداف اعلان الامم المتحدة المتعلق بالفصل العنصري لعام ١٩٨٩ . لذلك ، يجب الابقاء عليه في الوقت الراهن .

بناء عليه ، فإن الدول مدعوة إلى أن تتعاون تعاونا وثيقا مع الفريق ، وإلى أن تضمن ، عبر تدابير تشريعية وغيرها ، الابقاء على حظر النفط .

إنني أوصي بأن تأخذ الجمعية العامة علما بهذا التقرير ، وأن تؤيد ما تضمنه من نتائج .

السيد أوبراين (نيوزيلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن عمل حكومة جنوب افريقيا الرامي إلى القضاء على الاسس القانونية للفصل العنصري هو خطوة هامة جدا في نظر نيوزيلندا . فالمهام ، وهي مهام ستكون صعبة وطويلة الامد ، تتمثل الآن في التصدي لممارسات ومواقف الفصل العنصري ، وفي تحقيق العدالة والديمقراطية الحقيقية في جنوب افريقيا استنادا إلى دستور ديمقراطي وغير عرقي .

إن الجزاءات لا تزال تضطلع بدور رئيسي في فرض التغيير في ذلك البلد ، وكيفية استمرار تطبيقها تظل ، حسب اعتقادنا ، مسألة هامة بالنسبة الى المجتمع الدولي .

لقد ولّدت المحادثات السياسية والدستورية التي جرت عام ١٩٩١ آمالا كبارا في إحراز تقدم حقيقي في عام ١٩٩٢ . وبدا أن معظم الاطراف الرئيسية في جنوب افريقيا أصبحت تقبل حقيقة أن العواقب الناجمة عن إعادة عقارب الساعة إلى الوراء عواقب لا يمكن تحملها . إن سرعة خطى التغيير فضلا عن طابعه هما الموضوعان اللذان كانا محور المناقشة .

وعندما وصلت محادثات مؤتمر العمل على إقامة جنوب افريقيا الديمقراطية إلى طريق مسدود في أيار/مايو ، أصيبت قوة الدفع بالوهن . وبعد ذلك بقليل ، في حزيران/يونيه ، قدمت مذبحة بويباتونغ دليلا مأساويا على آثار الركود السياسي وما يولّده من عنف ، كما قدمت أعمال القتل التي ارتكبت بوحشية في سيسكي دليلا آخر . إن الحدة في القول والعنف كانا الطابع المميز لهذين الشهرين البغيضين . ولكن الضوء الذي بدأ يظهر في نهاية النفق ، يتمثل في بوادر ضعيفة ، وإن تكن واعدة ، على أن عملية التفاوض قد تعود إلى مجراها الصحيح .

بيد أن الوقت يذهب سدى . وعلى الرغم من التطورات الايجابية التي يجب التسليم بها ، فإن ظروف الشعب الأسود في جنوب افريقيا لم تشهد تغيرا يذكر ، إن كان هناك من تغير على الإطلاق ، عما كانت عليه في مثل هذا الوقت من العام الماضي . إن فرص الوصول حتى إلى الخدمات الصحية الاساسية ، ناهيك عن التعليم ، لم تتحسن كثيرا . وما تزال العواقب الناجمة عن وجود شعب مقتلع من جذوره ومحروم من أملاكه ماثلة أمامنا . إن التحرر السياسي وتحسن الأوضاع المعيشية يبدوان أمرين لا يزالان بعيدا المنال . والاقتصاد المختنق المتسم بمستويات مفرطة من البطالة ، إنما يشيرا إلى الإفلاس الاقتصادي ، فضلا عن الإفلاس الاخلاقي ، لعقود من الفصل العنصري . وتعتقد نيوزيلندا أن التغيير الجذري أمر ملحّ للغاية ويتطلب عملا عاجلا .

ومما لا يزال مثارا للقلق العميق لدى نيوزيلندا أن العنف مستمر في التصاعد ، وأن هناك إفادات متواصلة عن مشاركة قوات الأمن فيه . لقد أيدت نيوزيلندا تأييدا كاملا قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ٧٧٣ (١٩٩٣) المؤرخ في ١٧ آب/ أغسطس الذي فوّض إلى الأمين العام وزع مراقبين في جنوب افريقيا على وجه السرعة ، ودعا الكومنولث والمنظمات الدولية الاخرى ، إلى النظر في وزع مراقبين تابعين لها .

ويوجد حاليا في جنوب افريقيا ممثل لنيوزيلندا ضمن فريق مراقبي الكومنولث الذي تأسس في تشرين الاول/اكتوبر بالتنسيق مع جهود الأمم المتحدة ووفقا للهياكل التي أنشئت بموجب اتفاق السلام الوطني المعقود في أيلول/سبتمبر ١٩٩١ .

إننا نكرر رأينا القائل بأنه يتعين على جميع الأطراف في جنوب افريقيا أن تمارس ضبط النفس وأن تلتزم بهذا الاتفاق . فالتحرر من الخوف على السلامة الشخصية هو حق أساسي من حقوق الانسان ، ونعتقد أنه يجب أن يكون قائما في أي مسعى للاستقرار السياسي والتقدم الاقتصادي .

إننـــا نعتقـــد أن عملية الجزاءات قد تكللت بالنجاح في خلق ظروف في جنـــوب افريقيا لإجراء تغيير سلمي وأساسي لا رجعة فيه . ويتعين على المجتمع الدولي أن يواصل تشجيع هذه العملية وأن يستجيب على نحو سليم ، وبكل إنصاف ، للانجازات الايجابية عنـد تحقيقها . ولا يزال ايجـــاد توازن بيـــن الجزاءات والمكافآت يشكل تحديا أمام هـــذه المنظمة والمنظمات الدولية الاخرى والدول الاعضاء .

وبهذه الروح تتبع نيوزيلندا نهج الكومنولث في الادارة التدريجية . وتقر هـذه السياسة بالدور الحيوي الذي تقوم به الجزاءات والذي ستقوم به من أجل انشاء شكل مـن نظام الحكم غير العنصري والديمقراطي . وهي تحث على ضبط النفس فضلا عن الالتـــزام بالمهام الصعبة المقبلة . وتعترف بالنتائج . وتشجع الادارة التدريجية ، في رأينـا ، قيام جو ايجابي بعيد عن السلبية .

وقد قررت نيوزيلندا ، الى جانب دول أخرى بالكومنولث ، الاعتراف بالتقـــدم الحقيقي المحرز في جنوب افريقيا في عام ١٩٩١ عن طريق رفع الجزاءات التي تمـــس الافراد والتي تحد من الاتصال في مجالات مثل السياحة والثقافة والعلوم . وهذا ييســـر التفاعل مع الجماعات الديمقراطية المناهضة للفصل العنصري في جنوب افريقيا ويظهـــر أن الكومنولث مستعد بالفعل للاستجابة للتطورات الايجابية .

وقد اعترف الكومنولث بالتقدم ، عند حدوثه مع التوحيد العرقي في مجـــال الالعاب الرياضية في جنوب افريقيا . وبما أن الالعاب الرياضية الفردية قد لبـــت معايير الكومنولث وجرت الموافقة عليها في جنوب افريقيا من أجل المسابقات الدوليـــة المجددة ، فقد سعت نيوزيلندا الى الاستجابة لذلك . والاحداث الكبيرة التي تشمـــل رياضة الكريكيت والرجبي ، على سبيل المثال ، جرت ضمن هذا الإطار وحظيت بدعم كل مـــن المؤتمر الوطني الاولمبي والرياضي في جنوب افريقيا والمؤتمر الوطني الافريقي . وقـــد سرّ العالم أن يرحب بفريق جنوب افريقيا المتجانس من الناحية العرقية في المسابقـــة الاولمبية في اسبانيا في هذا العام . ومع ذلك إن من المحتم بالطبع أن تلتزم جميـــع الهيئات والفرق الرياضية بجنوب افريقيا بأحكام السلطة الرياضية المتجانسة في جنـوب افريقيا . وهذا هو موقف الكومنولث الواضح ، وتؤيد نيوزيلندا من جهتها ولا تـــزال تواصل تأييد لوائح مؤتمر جنوب افريقيا الاولمبي والرياضي الوطني .

وتواصل نيوزيلندا المشاركة بنشاط بوصفها عضوا في الفريق الحكومي الدولي لرصد توريد ونقل النفط والمنتجات النفطية الى جنوب افريقيا . ونواصل الاعتراف بأهمية الحظر النفطي على جنوب افريقيا كعنصر ضغط هام على حكومة جنوب افريقيا . وفي الوقت نفسه حافظنا على جميع جزاءات الأمم المتحدة والكومنولث العامة والمعنية بالتجارة . ويحدونا الأمل الوطيد بأن التقدم بشأن المفاوضات الدستورية في جنوب افريقيا سيصل قريبا الى درجة يمكن عندها رفع الجزاءات غير الرياضية .

وقد شهدت السنة الماضية تحركا صوب القضاء على تركة الفصل العنصري أقل مما كنا نتمناه . إننا نعتقد أنه من الواضح للجميع في ذلك البلد أن السياسة الوحيدة التي يمكن لجنوب افريقيا أن تتبعها ، اذا كان لنا أن نتجنب وقوع الكارثة ، هي سياسة الديمقراطية الكاملة . وعلى المدى الطويل إن شواغلنا السياسية فيما يتعلق بجنوب افريقيا ستحل محلها المهمة الصعبة في تناول الآثار الاقتصادية والصحية والتعليمية المترتبة على الفصل العنصري . وسيحتاج ضحايا الفصل العنصري ، الذين يبلغ عددهم الملايين ، الى دعم المجتمع الدولي ، الآن وكذلك في المستقبل . ونحن نأمل أن هذا الدعم ، المقدم بالاشتراك مع حكومة غير عنصرية وديمقراطية في جنوب افريقيا ، يتحقق بقدر كاف .

وتتطلع نيوزيلندا نفسها اليوم الى زيادة المساعدة التعليمية التي يمكن أن تمنحها للسود في جنوب افريقيا . لقد بدأت جهودنا في هذا المجال في عام ١٩٨٨ بمنح مانديلا الدراسية . ويتمثل الهدف في تحسين تنمية الموارد البشرية بشكل يجعل الجميع في جنوب افريقيا يتحملون مسؤوليتهم عن تطوير بلدهم . وفي أعقاب اجتماع رؤساء حكومات الكومنولث في هراري في عام ١٩٩١ ، والنداء الشخصي الموجه من السيد مانديلا ، استعرضت نيوزيلندا مساعداتها المقبلة لجنوب افريقيا . وبصفة خاصة أخذت في الحسبان مجالات الأولوية للدعم والتنمية التي حددها فريق خبراء الكومنولث المعني بتنمية الموارد البشرية لمرحلة ما بعد الفصل العنصري في جنوب افريقيا . ويصب التركيز الاساسي على المهارات العملية المطلوبة لملء الشواغر في الحكومة المركزية والمحلية .

وهذه هي أحدى الطرق التي تأمل نيوزيلندا من خلالها في المساعدة في إرساء دعائم عصر ما بعد الفصل العنصري . ونحن نحث في هذه الاثناء ، الاطراف في جنوب افريقيا ، ولا سيما حكومة جنوب افريقيا ، على الاسراع بعملية الانتقال .

السيد ويسنومورتي (اندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

تتناول الجمعية العامة الآن مسألة الفصل العنصري في وقت حرج في تاريخ جنوب افريقيا . وقد شاهدنا أثناء العام الماضي تغيرات جذرية وشاملة في البلد لا يمكن أن تملأنا إلا بالأمل إنه قد أصبح من الممكن الآن تصور زوال الفصل العنصري وولادة مجتمع غير عنصري .

وقد استعرضت اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ، في ظل هذه الخلفية ، التطورات السياسية والعسكرية والاقتصادية وغيرها من التطورات في جنوب افريقيا . لقد اعترف تقريرها عن وجه حق بالتطورات الايجابية التي حدثت ، وابرزها الشروع في عملية مؤتمر العمل على اقامة جنوب افريقيا الديمقراطية . وقد إلتزم المشتركون ، في إعلان النوايا التاريخي ، "بإقامة جنوب افريقيا موحدة ومتحررة من الفصل العنصري" (A/47/22 ، الفقرة ٦) والالتزام بعدد من المبادئ التي ستحكم انتقال جنوب افريقيا من مجتمع قائم على الفصل العنصري الى مجتمع متعدد الاجناس . ورغم بقاء اختلافات جوهرية بشأن بعض المسائل الاساسية ، فقد حقق مؤتمر العمل على اقامة جنوب افريقيا الديمقراطية تقدما كبيرا في بضعة جوانب للترتيبات الانتقالية . ولقد سررنا أيضا بصورة خاصة بنتائج الاستفتاء فيما بين الصوتين البيض كخطوة مشجعة الى الامام .

ولكن بعد ذلك وكما يلاحظ التقرير للأسف جرى تعليق المفاوضات بسبب اندلاع العنف السياسي ، الذي ترتبت عليه فعلا خسائر فادحة في الأرواح . وقد ارتعب وفدي بشكل خاص بسبب المذبحة البشعة الاخيرة التي وقعت في بيوباتونغ . ومما يبعث على القلق الشديد الاستجابة غير الفعالة لنظام بريتوريا على قتل الابرياء العشوائي والتواطؤ بين قوات الامن ومرتكبي العنف . لقد هزت هذه التطورات ثقة السكان السود بنزاهة الحكومة وأدت الى زيادة تفاقم التوتر والشك والريبة . وعلاوة على ذلك ، ورغم نظر مجلس الامن في هذه المسألة ، فإن العنف ما زال مستمرا دون ظهور ما يدل

على توقفه . وإذ يواجه المؤتمر الوطني الافريقي وحلفاؤه حالات تأخير لا نهاية لها في العملية السلمية الجارية الان ، فليس أمامهم بديل سوى الشروع في العمل الجماهيري والمظاهرات والمسيرات . وبينما ساهم تواجد المراقبين الدوليين في حالة سلمية في مناطق متفجرة كثيرة في جنوب افريقيا ، فأن المسؤولية لا تزال تقع رغم ذلك على بريتوريا عن التحكم بالعنف في البلدات وخلق مناخ يؤدي الى استئناف المفاوضات .

وفي نفس الوقت ، إن الافتقار الى التقدم في العمليات السياسية والدستورية أدى الى أثر لا يمكن تجنبه على التطلعات الاقتصادية الراهنة والمقبلة في جنوب افريقيا بما في ذلك إعادة إدماجها في الاقتصاد العالمي . وقد يؤدي الحرمان الاقتصادي المستمر وحالات الظلم الاجتماعي والاقتصادي أيضا الى التهديد بوضع جنوب افريقيا على حافة الحرب الاهلية .

وفي ظل هذه الظروف إن أي تراجع في المفاوضات الجارية ينطوي على آثار لا يمكن التنبوء بها لا لجنوب افريقيا وحسب بل كذلك لبقية قارة افريقيا وما يتعداها . ولذلك فنحن نرحب باستعداد الأطراف المعنية للعودة الى المفاوضات والمضي قدما بعملية الانتقال السلمية . ونشاطر الاعتقاد الواسع الانتشار بان مؤتمر العمل على إقامة جنوب افريقيا الديمقراطية لا يزال الإطار الصحيح لتنظيم انتقال ديمقراطي في جنوب افريقيا بصورة سلمية .

وعلينا في نفس الوقت أن نضمن أن جنوب افريقيا لن تتاح لها الفرصة للتلاعب بالمفاوضات ومحاولة تخريبها بتحريض جماعة ضد أخرى واستغلال الحزازات التي تقسم أغلبية تعاني من الاحباط والعوز ، أو بأن تذكي لهيب القلاقل في البلاد .

وقد لاحظ وفد بلادي مع الأسف أن بعض البلدان قررت بصورة انفرادية رفع الجزاءات ضد جنوب افريقيا ، على نحو يتجاوز الموقف المشترك المتفق عليه من جانب المجتمع الدولي بشأن رفع هذه الجزاءات على مراحل . وفي هذا الإطار ، حذر اجتماع القمة العاشر لبلدان عدم الانحياز ، المنعقد في ايلول/سبتمبر ، من أي استعادة سابقة للأوان للعلاقات السياسية والاقتصادية الكاملة مع نظام بريتوريا . وشدد على الحاجة للتماسك واتخاذ إجراءات متضافرة من جانب جميع الدول حتى يستمر الضغط الضروري ريثما تتوصل المفاوضات الرامية إلى إنشاء مجتمع قائم على المساواة في جنوب افريقيا إلى مرحلة لا يمكن عكس اتجاهها . كما أكد مؤتمر القمة أن تشكيل حكومة مؤقتة ، أو سلطة انتقالية يوكل إليها الإشراف على عملية الانتقال إلى الحكم الديمقراطي ، بما في ذلك إجراء انتخابات نزيهة وحرة في ظل تصويت شامل ، سيشكل بداية بالغة الأهمية للمسيرة التي لا رجعة عنها نحو التخلص من الفصل العنصري . وخلص اجتماع القمة إلى أن بلوغ هذه المرحلة هو وحده الذي يمكّن المجتمع الدولي من أن يدخل في علاقات مع جنوب افريقيا التي تكون سائرة بحزم في الطريق المؤدي إلى مجتمع ما بعد الفصل العنصري .

ولأكثر من أربعة عقود ، ظلت الجمعية العامة تتناول الاعتداء الذي لا يغتفر على الكرامة الإنسانية ، والانتهاك الذي لا يطاق لحقوق الإنسان في جنوب افريقيا . وقد أسهم النظر في هذا البند طوال ذلك الوقت اسهاما قيّما في مساندة المطالب المشروعة لتحقيق المساواة والعدالة للأغلبية السوداء . وكان هذا المحفل أيضا هو الذي وضع المبادئ التوجيهية للتخلص من الفصل العنصري في الدورة الاستثنائية السادسة عشرة التي عقدت في عام ١٩٨٩ من أجل إقامة جنوب افريقيا المتحدة اللاعنصرية . ولكن ، نظرا لأنهدف المنظمة لم يتحقق ، فعليها أن تبقي المسألة قيد نظرها وأن تعمل على التعجيل بالتحول الديمقراطي لجنوب افريقيا . ومن ثم ، فإن

التحديات التي تواجهها الامم المتحدة عامة ، واللجنة الخاصة خاصة ، لا تحتاج إلى مزيد من الإبراز . وما زلنا مقتنعين بأن النصر سيكون حليف مساعي المصالحة ونشر الديمقراطية وأن العدالة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لشعب جنوب افريقيا ستصبح حقيقة واقعة .

السيد خربي (الجزائر) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : منذ عام ١٩٦٤ والامم المتحدة تحاول إنهاء هذا الانتهاك غير المقبول للكرامة الإنسانية المتمثل في نظام الفصل العنصري الذي ما برح يشكل على مدى العقود تحديا خطيرا لمبادئ الميثاق وللقواعد الاساسية للاخلاقيات العالمية والقانون الدولي .

وكان علينا أن ننتظر حتى تحل الدورة السادسة والاربعين للجمعية العامة لكي نرى بصيصا من الامل ولكي يسود المناقشة النذر اليسير من التفاؤل الناجم عن التطورات المشجعة التي حدثت في عام ١٩٩١ .

وليس هناك أى شك في أن الجمعية كانت عاملا مشجعا على حدوث تلك التطورات باعتمادها في ١٤ كانون الثاني/ديسمبر ١٩٨٩ إعلان الامم المتحدة المتعلق بالفصل العنصري ونتائجه المدمرة على الجنوب الافريقي بتوافق الآراء ، الذي عبر عن إصرار المجتمع الدولي على استئصال ذلك النظام البغيض ، وحدد الطرق والوسائل لاتخاذ إجراءات عالمية متعددة الاشكال للاسراع بإقامة جنوب افريقيا ديمقراطية لا عنصرية موحدة .

ولم يتخلف مجلس الامن عن الركب في مواجهة التدابير القمعية الوحشية البشعة ضد الاغلبية السوداء . وفرضت جزاءات دولية مازالت سارية حتى الآن ، بغية عزل نظام جنوب افريقيا وإجباره على البدء في عملية تفاوض تهدف إلى إنهاء التمييز العنصري .

إن تضافر النضال الباسل الذي خاضه شعب جنوب افريقيا من أجل الحرية والكرامة والعدالة ، مع الضغط الدولي في نهاية المطاف انه عامل حاسم . وأمكن الآن إحراز تقدم كبير ، فالاسس القانونية التي يستند إليها نظام الفصل العنصري تتفكك

بالتدريج ، وقد أفرج عن غالبية المسجونين السياسيين ، وبدأت أخيرا عملية مفاوضات بشأن المستقبل الدستوري للبلاد تبعث على التشجيع .

وهذا التقدم الذي ما كان ليتحقق بدون الشجاعة والروح التوفيقية اللتين أبداهما كل من السيد مانديلا والسيد دي كليرك قد عززه الدعم والتشجيع من افريقيا والمجتمع الدولي بأسره .

وقد تعرضت هذه التطورات الايجابية لنكسة في عام ١٩٩٢ ، بظهور أعمال العنف والتعصب من جديد مما سدد ضربات شديدة لعملية السلم التي أصبحت الآن مؤجلة ومعرضة للخلل بصورة أكبر .

وكانت مذبحتا بويباتونغ في ١٧ حزيران/يونيه ١٩٩٢ ، وسيسكي في ٧ ايلول/سبتمبر ١٩٩٢ مع غيرهما من المذابح إيذانا بتكشيف ظاهرة العنف التي تسببت في سقوط أكثر من ٠٠٠ ١٠ ضحية خلال أربعة أعوام مما زاد من تأجج المشاعر وعرض للخطر آلية التفاوض التي أقيمت بشق الأنفس في العام الماضي .

وقد نظر مؤتمر قمة منظمة الوحدة الافريقية في هذه الحالة المثيرة للقلق في شهر حزيران/يونيه ١٩٩٢ في داكار . وقد أعربت منظمة الوحدة الافريقية عن قلقها ، وطالبت بعقد اجتماع عاجل لمجلس الامن ، وأوفدت وفدا وزاريا يضم تسعة أعضاء ، وقد كان للجزائر شرف عرض وجهات نظر افريقيا في هذا الاجتماع أمام المجلس .

وقد اجتمع مجلس الامن واعتمد بالاجماع القرار ٧٦٥ (١٩٩٢) في ١٦ تموز/يوليه ١٩٩٢ ، الذي أدان فيه تصاعد العنف ، وحث سلطات جنوب افريقيا على أن تتخذ تدابير فورية لوضع حد للعنف على نحو فعال ، وحماية أرواح وممتلكات كافة أبناء جنوب افريقيا ومحاكمة المسؤولين في هذا الصدد . وفي القرار نفسه ، دعا مجلس الامن أيضا الامين العام إلى أن يعين ، على وجه السرعة ، ممثلا خاصا له لكي يوصي ، بعد أن يقوم ، ضمن جملة أمور ، بإجراء مناقشة مع الاطراف المعنية - باتخاذ تدابير من شأنها أن تساعد على وضع حد للعنف .

ومنذ ذلك الحين ، بذل الامين العام وممثله الخاص جهودا حميدة بغية إنهاء العنف ، والحفاظ على التقدم المحرز ، وتهيئة الظروف الضرورية لاستئناف المفاوضات .

وهذا يفترض ضمنا أن تتحمل حكومة جنوب افريقيا مسؤوليتها الكاملة لضمان الامن لكافة أبناء جنوب افريقيا ، حيث أن أي تواطؤ أو تهاون كفيل بأن يزيد من تفاقم حالة هي بالفعل مصدر قلق . ولا يكفي هنا أن نفسر الامور على نحو يلقى باللوم على التناحر العرقي داخل الاغلبية السوداء . إن هذه النظرية لا تصمد أمام أي تحليل ولو كان عابرا أو سطحيا . فثمة دلائل خطيرة على أن هناك قوى خفية قوية جيدة التنظيم ، ومدعومة من داخل قوات الامن ذاتها ، هي التي تغذي تصاعد العنف ، وتثير الخلافات العرقية ، وتحرض على الاشتباكات الدامية ، والاعتداء على الابرياء . وعلاوة على ذلك ، فمن الحتمي أيضا أن تفي حكومة جنوب افريقيا بالكامل بالتزامها بالافراج عن السجناء السياسيين .

ويجدر بالمجتمع الدولي أيضا أن يقدم الدعم اللازم ، وخاصة إلى مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ، وذلك للسماح بعودة اللاجئين وإعادة دمجهم على النحو الواجب في مجتمع جنوب افريقيا . إن الاستمرار في توفير المساعدة الإنسانية والقضائية والتعليمية إلى السجناء السياسيين المفرج عنهم ، والمنفيين العائدين إلى وطنهم - ينبغي أن يظل موضع اهتمامنا .

وأود هنا أيضا أن أؤكد على الدور المستمر والايجابي للغاية الذي تضطلع به منظمة الوحدة الافريقية . ويتضح هذا بصفة خاصة من نتائج اجتماع القمة الذي عقدته اللجنة المخصصة للجنوب الافريقي المنبثقة عن منظمة الوحدة الافريقية في ١٥ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٢ في غابوروني . إن في تعيين ممثل خاص للأمين العام لمنظمة الوحدة الافريقية ، السفير ليفويلا ، ممثل بوتسوانا ، وفي وجود مراقبين لمنظمة الوحدة الافريقية في الموقع ، إلى جانب المراقبين الذين أوفدتهم الأمم المتحدة والمجموعة الأوروبية والكومنولث ، ما يبرهن على رغبة المجتمع الدولي بأسره في إبداء التيقظ اللازم لوضع حد للعنف في جنوب افريقيا ، ولتشجيع المستقبل الدستوري الذي لا يمكن تحقيقه الا على أيدي أبناء جنوب افريقيا أنفسهم .

ولئن كنا نحيط علما بالتطورات الايجابية والآفاق المشجعة التي تفتحت الآن أمام شعب جنوب افريقيا ، الذي عانى وناضل لعشرات من السنين ، فإن من الضروري أن نؤكد أن تجربة الأشهر القليلة الماضية تعلمنا أن من الواجب علينا أن نكون يقظين تماما وأن نكون على استعداد لأن نقدم إلى أشقائنا في جنوب افريقيا كل مساعدة يحتاجون اليها لبلوغ غايتهم ، وهي ممارسة حقهم في السلم والديمقراطية والحرية .

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٢٥